جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

دراسة ميدانية لعينة من البنوك بولايتي ورقلة والوادي

من إعداد الطالبة: سليماني العيد

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بدوي إلياس (أستاذ محاضر أ /جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا

الأستادة /قمو آسية (أستاذة محاضرة أ /جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا

الأستاذة/ بزقراري حياة (أستاذ محاضر أ /جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

فرع علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

دراسة ميدانية لعينة من البنوك بولايتي ورقلة والوادي

من إعداد الطالبة: سليماني العيد

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بدوي إلياس (أستاذ محاضر أ /جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....رئيسا

الأستادة /قمو آسية (أستاذة محاضرة أ /جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مشرفا

الأستاذة/ بزقراري حياة (أستاذ محاضر أ /جامعة قاصدي مرباح ورقلة).....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى:

إلى صاحبة القلب الطيب التي جعلت الجنة تحت قدميها

إلى قرة العين ورمز الوفاء والحنان

والدتي الكريمة بارك الله في عمرها

إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي

إلى سندي في الحياة

أبي العزيز الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى كل إخوتي وأخواتي الأعزاء وكل أولادهم وأزواجهم كل واحد باسمه وكل الأصدقاء والزملاء في الدراسة وزملائي في العمل الذين هم مثال

للوفاء والتعاون حفظهم الله

إلى كل طلبة ثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة دفعة2017

العيد سليماني

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ، يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر وفائق التقدير و الاحترام إلى أستاذتي الفاضلة/قمو آسية المشرفة على هذه الدراسة التي لم تبخل علي بعلمها وتوجيهاتها وصبرها الذي كان له اثر كبير في انجاز وإخراج هذه الدراسة

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الفاضل مناصرية رشيد على ماقدمه من تعاون صادق ونصائحه المخلصة في هذه الدراسة

ولم ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى كل زملائي في العمل الذين ساندوني ووقفوا بجانبي وجزاهم الله عني كل الخير

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلي كل من مد لي يد العون من قريب أومن بعيد في إكمال هذه المذكرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار واقع الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي ، والهدف من إجرائها لما للبنوك التجارية من دور بارز في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ومن خلال طرح ماهو واقع الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي . ولتحيق أهداف الدراسة، قمنا بدراسة عينة مكونة من (41) لبنوك تجارية جزائرية من ولاية ورقلة والوادي ، بالاعتماد على أداة البحث العلمي الممثلة في المقابلة والاستبيان واستخدام برنامج (EXCEL) وبرنامج (spss) لتحليل البيانات. وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها ضرورة اعطاء الوقت للبنوك من أجل التأقلم مع هدا النظام نضرا لتعقيده ، وضرورة تكييف النظام المحاسبي البنكي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي .

الكلمات المفتاحية:

ممراسات محاسبية، نظام محاسبي مالي ، نظام محاسبي بنكي .

Abstract

The following study is designed to show the reality of the accounting practices in the Algerian banks under the current financial accounting system. It is carried due to the prominent role of commercial banks in developing the national economy. In Addition, to put up what is happening to the accounting practices, under that system. To accomplish this study, a sample composed of 41 Algerian Commercial Banks is chosen from Both Ouragla and Eloued. This research is adopting scientific tools which are interviewing, questionnaires and the use both software (Excel) and (SPSS) to analyze the data gathered. Finally, it is concluded that more time should be given to banks in order to cope with this system due to its complexities, moreover, adjusting the banks accounting system with the requirements of the financial accounting system.

Key words:

the accounting practices - the financial accounting system – banks accounting system.

قائمة المحتويات

عنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي للبنوك التجارية	05
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي للبنوك التجارية	06
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	33
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	41
المبحث الأول : الطريقة وادوات الدراسة	42
المبحث الثاني : عرض وتحليل ومناقشة النتائج	46
الخاتمة	61
قائمة المراجع	65
الملاحق	67
الفهرس	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	النموذج العام لليومية	20
01-02	نموذج لدفتر الاستاد	20
01-03	نموذج لميزان المراجعة	21
01-04	نموذج كشف حركة صندوق المقبوضات	22
01-05	نموذج كشف حركة الخزينة	22
01-06	نموذج يوضح كشف حركة الصندوق والمدفوعات	22
01-07	نموذج يوضح حساب الارباح والخسائر للبنك المركز	23
02-01	توزيع الاستبيان على العينة	42
02-02	توزيع اداة الدراسة حسب متغير الجنس	44
02-03	توزيع اداة الدراسة حسب متغير العمر	44
02-04	توزيع اداة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها	44
02-05	توزيع اداة الدراسة حسب متغير محل العمل	44
02-06	توزيع اداة الدراسة حسب متغير الوظيفة	44
02-07	توزيع اداة الدراسة حسب متغير الخبرة	44
02-08	توزيع اداة الدراسة حسب متغير الجنس	45
02-09	معامل ليكارت الثلاثي لإجابات عينة الدراسة	45
02-10	معامل alpha crombach	45
02-11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	47
02-12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	47
02-13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها	48
02-14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الوظيفي	48
02-15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الاقدمية	49
02-16	مجالات الاجابات على أسئلة الاستبيان	50

02–17	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للممارسات المحاسبية	51
02–18	المتوسط الحسابي والانحراف التزام البنوك بتطبيق ماجاء به النظام المحاسبي المالي	53
02–19	المتوسط الحسابي والانحراف للصعوبات والتحديات التي تواجه البنوك من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي	55
02–20	اختبار t–tast للفرضية الأولى	56
02–21	اختبار t–tast للفرضية الثانية	56
02–22	اختبار t–tast للفرضية الثالثة	57
02–23	تحليل التباين الاحادي anova لعلاقة الجنس	57
02–24	تحليل التباين الاحادي anova لعلاقة العمر	58
02–25	تحليل التباين الاحادي anova لعلاقة الشهادة	58
02–26	تحليل التباين الاحادي anova لعلاقة محل العمل	58
02–27	تحليل التباين الاحادي anova لعلاقة المستوى	59
02–28	تحليل التباين الاحادي anova لعلاقة الاقدمية	59
02–29	ملخص نتائج الفرضيات	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01 –01	الهيكل التنظيمي لأحد البنوك يوضح اقسام البنك	08
02 –01	وظائف البنوك التجارية	13
03–01	مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية	18
04–01	خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية	19
05–01	دفتر الاستاد المبسط	20
06–01	دورة القيد والترحيل بالبنوك التجارية	25
02–01	منحنى بياني لمتغير الجنس	47
02–02	مدرج تكراري لمتغير العمر	47
02–03	مدرج تكراري لمتغير الشهادة المحصل عليها	48
02–04	مدرج تكراري لمتغير المستوى الوظيفي	49
02–05	مدرج تكراري لمتغير المنصب	49

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	عرض مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية .	55
02	نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	57
03	نموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي	58
04	نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي	58
05	نمودج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (طريقة غير مباشرة)	59
06	الاستبيان	60
07	مخرجات نظام الـ SPSS	81

مقدمة

توطئــة:

تشير بعض الوثائق التاريخية والأثرية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي، الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع، كما تشير تلك الوثائق إلى أن أقدم بنك في التاريخ هو البنك الذي أنشأه "إيجيبي" الذي كان مقره في مدينة "سيبار" على شاطئ نهر الفرات وهناك من يرى أن الفن المصرفي يرجع إلى عهد الإغريق الذين ينسب إليهم نشره بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن الرومان أخذوا حرفة الصرافة من الإغريق.

تتميز بالدقة والتنوع والسرعة في إنجاز المهام ، كل ذلك من اجل تحقيق أهدافها في ظل فعال ومحكم للمحاسبة ويرجع السبب في ضرورة أن تكون لهذه المؤسسات المالية نظامها المحاسبي والمالي الخاص بالطبيعة الخاصة المميزة غير أن التنظيم المصرفي لم يظهر إلى حيز الوجود إلا في أواخر العصور الوسطى، عندما أحيا ازدهار التجارة في المدن الإيطالية نظم المصارف وبالأخص مدن البندقية وجنوا وبرشلونة، حيث ترجع نشأة البنوك في مراحلها الأولى إلى نشاط الصيارفة والصاغة والمرابين (القائمين على قبول الودائع)، فهذه المصارف وباختلاف طبيعتها ونوعية الوظائف التي تؤديها لا تعدو أن تكون مؤسسات تتعامل في القرض أو الإئتمان، وهي نفس فكرة الإتجار في النقود التي عرفت في القرون الوسطى بل وقبل ذلك ببعيد، فمع التوسع في التعامل بمجموعة غير متجانسة من النقود المعدنية واتساع النشاط التجاري وظهور الأسواق والتجار المتخصصين، بدأت هذه الفئة تحقق فوائض نقدية كبيرة من عملياتها التجارية المختلفة، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن طريقة آمنة للمحافظة على ثرواتها وتيسير معاملاتها، فلجأت إلى الصاغة والصيارفة وحتى بعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والقوة والأمانة.

إن استمرار عمل البنوك والمؤسسات المالية وتقدمها يرتبط بقدرة تعاملها مع المستقبل ، مع الاستجابة لكافة التغيرات البيئية و الاقتصادية والسياسية والفنية والاجتماعية ، فحسن أدائها وضمان سلامتها حظي بالاهتمام العام والخاص خاصة ما يتعلق بلائمتها المالية ومدى توافر السيولة لديها ودرجة المخاطر النسبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة ، فالعمليات المصرفية أو الخدمية الأخرى ، مما يتطلب معه ضرورة مراعاة تلك الخصائص عند تصميم النظام المحاسبي لتلك المؤسسات حيث يلعب هذا النظام دورا فعالا في انتاج البيانات التي تستخدم في تقييم أنشطة هذه المؤسسات والافصاح عما تقوم به من خدمات للاقتصاد الوطني .

وقد أخذت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من جانفي 2010 الذي يقتضي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للمؤسسات التجارية والصناعية والمالية ، والذي يعتمد على تحقيق مبدأ

الافصاح والشفافية في القوائم المالية ، كما أخذ بنك الجزائر بسن قوانين لضبط العمل وعرض شكل القوائم المالية وفق هذا النظام ومما سبق نطرح الإشكال التالي :

ماهو واقع الممارسات المحاسبية في قطاع البنوك الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

ومن هنا يمكننا صياغة **التساؤلات** التالية:

1) ما مدى توافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك ؟
2) الى أي حد تلتزم البنوك بعرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟
3) هل يواجه القطاع البنكي الجزائري صعوبات وتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي ؟

الفرضيات: للإجابة عن هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

1) يتوافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك ؛
2) يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي
3) يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هدا الموضوع كونه يتزامن مع تطبيق الجزائر للمعايير الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، والممارسات المحاسبية في القطاع البنكي موضوع معاصر يتميز بالتعقيد وخاصتا في مجال القياس والافصاح المحاسبي ، مما يجعله موضوع مهم يفيد الطلبة والباحثين ويساهم في الرفع من مستوى تصورهم للقطاع البنكي الجزائري .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- اكتساب معلومات جديدة فيما يخص المحاسبة البنكية في اطار النظام المحاسبي المالي .
- التعرف على واقع القياس والاعتراف والافصاح في القطاع البنكي الجزائري .
- الوقوف على ابرز الصعوبات والمعوقات التي يمكن أن تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك .

. دواعي اختيار الموضوع:

تتلخص دواعي اختيار هذا الموضوع في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية منها:

- العلاقة بين تخصصنا في الدراسات ما بعد التدرج (المحاسبة) وبين موضوع البحث؛
- الاهتمام الشخصي بكل المواضيع المرتبطة بالمحاسبة .

منهجية الدراسة:

للإلمام بهذا الموضوع ، وللوصول لأهداف البحث ومتطلباته ، تم استخدام المنهج الوصفي وهذا من خلال الادبيات النظرية والتطبيقية قصد ابراز كل العناصر التي لها اهمية في البحث وصفيا، ولما كان الموضوع يتطلب التعمق في الدراسة احتاجنا الى استخدام المنهج التحليلي وذلك من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على فئة معينة من الممارسين المحاسبيين على مستوى قطاع البنوك الجزائرية . واستخدام بعض أدوات الإحصاء في التحليل بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** شملت الدراسة علي عينة من البنوك التجارية الجزائرية في ولاية ورقلة والوادي.
2. **الحدود الزمنية:** تتمثل مدة الدراسة من شهر مارس إلي شهر أفريل 2017.

صعوبات الدراسة:

- نقص بعض المراجع ،الكتب والدراسات المهمة.
- رفض بعض مدراء البنوك بورقلة السماح لنا توزيع الاستبيان على الموظفين بحجة التشويش على عملهم .

هيكل الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، تمت هيكلة الموضوع كالأتي:
حيث قسمت الدراسة إلى فصلين، الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، وكان مقسم إلى مبحثين، الأول تضمن الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والذي تناول مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي للبنوك التجارية أما المبحث الثاني فتضمن الدراسات السابقة التي لها علاقة بمتغيرات الدراسة الحالية وتوضيح نقاط اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا الى الدراسة الميدانية لمجموعة من البنوك الجزائرية المتواجدة في كل من ورقلة والوادي وكان مقسم إلى مبحثين، الأول تطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة، أين تناول الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة بالإضافة إلى الأدوات التي استعنا بها أما المبحث الثاني فقد شمل النتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها، وأخيرا الخاتمة التي تحتوي ملخصا عن الدراسة ونتائجها و أهم التوصيات المقترحة.

الفصل الأول : الاطار النظري للنظام المحاسبي المالي للبنوك

تمهيد :

يعتبر القطاع البنكي في أي بلد من بلدان العالم الركيزة الاساسية والدعامة الاولى لتشجيع القطاعات الاخرى ونموها ، ويعتبر هذا القطاع من ارقى النشاطات في اقتصاد الجزائر ، وتتكون البنوك أو قطاع البنوك من مجموع المؤسسات البنكية أو المصرفية والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها ، ونظرا لأهمية القطاع البنكي فإنه وجب التركيز على المحاسبة في البنوك والتي يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح والدقة والسرعة بحيث يسهل استخراج البيانات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب ، وهذا من خلال نظام محاسبة خاصة بالبنوك يحتوي على مجموعة من الاجراءات والخطط والقواعد الرقابية التي تتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التي تقوم بها البنوك وعلى هذا الاساس تم تقسيم هدا الفصل الى مبحثين كما يلي :

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي البنكي .

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي للبنوك التجارية .

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الاقتصاد الوطني ، ويتجلى ذلك في قيامها بتجميع الموارد المالية واستخدامها في نشاطات مدرة للعائد ،لكن في ظل اقل مخاطر ، مما يستدعي وجود نظام محاسبي كفئ وفعال قادر على مسايرة التطورات التي يشهدها العالم في مختلف المجالات وخاصة المحاسبية لها .وسنتطرق في هذا الفصل الى الاطار النظري للنظام المحاسبي للبنوك التجارية والنظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية .

المطلب الأول : مدخل لماهية البنوك التجارية :

الفرع الأول : تعريف البنوك التجارية وخصائصها :

يستدعي الحديث عن البنوك التجارية معرفة أصل كلمة بنك وهي كلمة ذات أصل ايطالي " banco" وتعني المنضدة الخشبية التي كان يجلس عليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها .

تعريف البنوك التجارية : أعطيت للبنوك التجارية عدة تعاريف نوجز بعضها فيما يلي :

تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير ، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.

البنوك التجارية هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لأجل محددة ، وتزاول في عمليات التمويل الداخلي والخارجي ، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج1.

أما **التعريف القانوني للبنك** ، فقد ورد في التشريع الفرنسي على أن البنك هو " تلك المؤسسة التي تقوم على سبيل الاحتراف بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما في حكمها ، ثم إعادة إستخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية "2.

أما **المشرع الجزائري** فقد قدم تعريفا للبنوك التجارية من خلال قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 في المادة 114 كما يلي : تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات المبينة في المواد 110 الى 113 من قانون النقد القرض وهذه العمليات هي :

[1] حسن بن هاني ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الكندي ، الأردن ،2003، ص 206.
[2] عبد الإله نعمة جعفر ، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التـأمين**، دار المناهج ، الأردن ، 2007، ص 19.

تلقي الودائع من الجمهور – منح القروض والتسهيلات – توفير وسائل الدفع اللازمة تحت تصرف الزبائن ونستخلص من التعاريف السابقة بان البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع والتي تدفع عند الطلب أو بعد أجل محدد لا يتجاوز السنة 1.

ب – خصائص البنوك التجارية :

يتميز البنك التجاري بعدة خصائص ندرجها فيما يلي :

تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا يؤثر عليه : يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي .

تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد : تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا .

- **إصدار النقود المصرفية** : تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي ، فالأولى إبرائية وغير نهائية بقوة التشريع
- **تحقيق الربح :** تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية ، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات 2.

الفرع الثاني : أقسام البنك التجاري .

تختلف الأقسام الداخلية للبنك باختلاف وتنوع الوظائف والخدمات التي يقدمها للعملاء ، فمنها ماهو مرتبط ارتباط مباشرا بالعملاء وهي الأقسام الفنية للبنك أما الأقسام الإدارية فهي التي تنظم عمليات الأقسام الفنية وتمسك حساباتها وتسجيل إجماليات القيود المحاسبية للعمليات اليومية التي تحصل في الأقسام الفنية للبنك .

أولا : الأقسام الفنية : وهي الأقسام التي يؤدي البنك من خلالها البنك أعماله المعروفة (الإيداع ، الإقراض ، تلقي الأموال ...)

ثانيا : الاقسام الادارية : هي الاقسام التي تكون مسئولة عن تنظيم سير العمل في البنك ، وتقوم بخدمة الأقسام الفنية بما يحقق الدقة والشكل الموالي يوضح أقسام البنك التجاري3:

---

[1] سليمان بوذياب ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996، ص 113.

[2] معزوي لندة ، لمواسي هجيرة ، **"مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية "** " حالة البنوك " ، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003، ص 63.

[3] خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2004 ، ص 40.

الشكل رقم (1-1) : الهيكل التنظيمي لاحد البنوك يوضح اقسام البنك التجاري.

المصدر : خالد عبد الله ، العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)، مرجع سابق ، ص42.

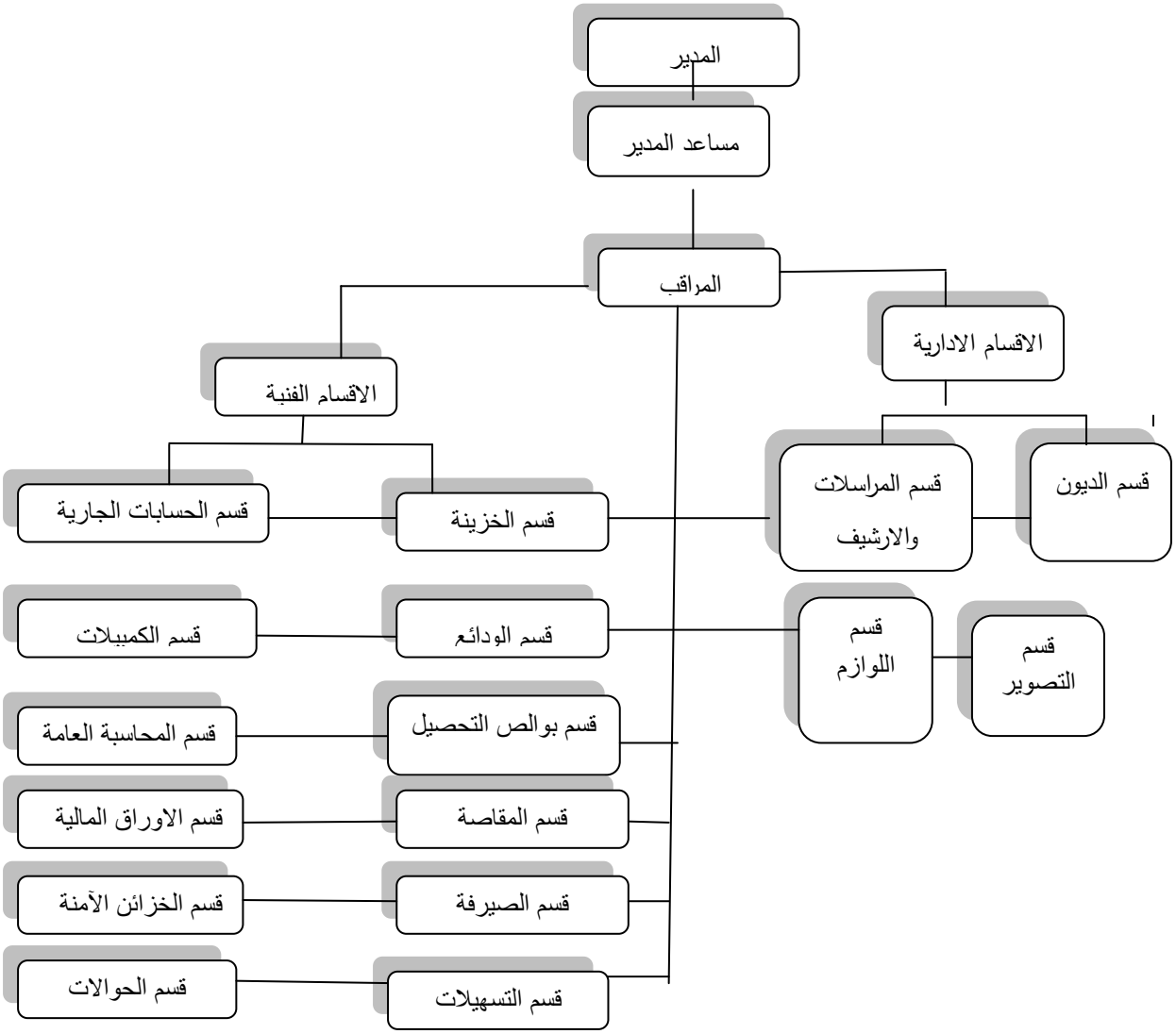

الفرع الثالث : وظائف البنوك التجارية :

تؤدي البنوك التجارية عدة وظائف منها النقدية وغير النقدية والتي يمكن تقسيمها الى تقليدية كلاسيكية واخرى حديثة :

أولا : الوظائف التقليدية :

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أساسية بالإضافة إلى خدمات أخرى ، تعتبر ثانوية ندكرها فيما يلي :

1. قبول الودائع :

" تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصاريف التجارية أموال المدخرين " [1]

" ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعين " [2]

حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة ، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجمع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات ، وتنقسم الى عدة أنواع هي:

أ- **الودائع الجارية** : وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم .

ب- **الودائع لأجل** : وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد .

ج- **ودائع التوفير** : تحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الاشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير .

وبعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول أن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له البنك موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض .

2- منح القروض والسلفيات : وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره[3].

وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الافراد ورجال الأعمال والمشروعات على إختلاف أنواعها وآجالها ، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجال المتفق عليه ، ويحصل على فوائد نظير ذلك .

وتتعدد وتتنوع الأشكال الخاصة للإئتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها [4].

---

[1] جمال لعمارة ، **المصارف الإسلامية** ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996، ص 23.

[2] Ammour Benhalima ، **pratique des techniques bancaires bancaires** ، Edition dehleb ،Alger ، 1997، P40.

[3] صالح الامين الأرباح ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، مطبعة الدار الجماهيرية ، ليبيا ، 1991، ص 37.

[4] زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003، ص ص 106-110.

- الدفع تحت الحساب . – عمليات الإئتمان بالمقابل .
- القرض النقدي . – الائتمان الايجاري .
- فتح الاعتماد . – الائتمان المقدم للتجارة الدولية .
- عمليات الخصم .

وهكذا فإن البنوك التجارية تقدم خدمات للاقتصاد وذلك من خلال تمويل العمليات الانتاجية التنموية وتطويرها وفقا لسياسة ائتمانية محكمة .

3 – خلق النقود : إن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي ، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر اهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي وترتكز هذه الوظيفة على عاملين :

- **توافر الثقة مقدرة المصاريف على الوفاء بالتزاماتها بأي وقت .**

أما العامل الثاني فيتمثل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم 1.

من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم .

وتقوم البنوك التجارية الى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي2 :

- تحصيل مستحقات عملائها من مختلق مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها .
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الاوراق في سوق المال .
- التعامل في العملات الاجنبية بيعا وشراء .
- تاجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم .
- إصدار خطابات الضمان .
- القيام بوظيفة امناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة .

[1] نعمة الله نجيب ، محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، **اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص 152.

[2] عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1997، ص ص 432- 433.

ثانيا : الوظائف الحديثة : تتمثل هذه الوظائف فيما يلي :

تقديم الخدمات الاستثمارية للعملاء في ما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاءهم المشروعات وعلى ضوء هذه الدراسات يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب ،وكذلك طريقة السداد ومنه فان مصلحة المشروع ومصلحة البنك هي مصلحة مشتركة .

ادخار المناسبات : تشجيع البنوك المتعاملين معها على القيام بالادخار وهذا لمواجهة مناسبات معينة ، وذلك بمنحهم فوائد وتسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم .

خدمات البطاقات الائتمانية : هي بطاقات شخصية تصدرها البنوك لخدمة عملائها وتحتوي على معلومات خاصة بحاملها يستعملها لتسوية مدفوعاته بدل النقود1.

تمويل الإسكان الشخصي بالإقراض العقاري : تقوم البنوك بتقديم خدمات تمويلية للإسكان الشخصي وهذا من خلال منح قروض للعملاء المتعاملين معها 2.

خدمات الكمبيوتر :

وتستخدم البنوك حاليا الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح اوضاعهم المالية ، والضرائب المترتبة على ايراداتهم ، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات3 .

مساعدة الشركات على بيع إصدارتها الجديدة من الاسهم :

تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للإكتتاب العام ، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تاخدها من الشركة ، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية ، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة ، حيث تسهل الاكتتاب بينهما .

إن تقديم هذه الانواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة ، لتعود على البنك بمزايا ندكر منها 4:

- الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتداب متعاملين جدد.

---

[1] رولا لايقة كاسر ، **القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ، مذكرة ماجستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 ، ص 24.

[2] زياد رمضان ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ص 17.

[3] ضياء مجيد الموسوي ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2002، ص 275.

[4] عزيزة بن سمينة ، **إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستار غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2002، ص 8.

- زيادة موارد البنك وتداول عن طريق زيادة عدد المتعاملين .
- زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده .

الشكل رقم (1-2) : يوضح الشكل وظائف البنوك التجارية .

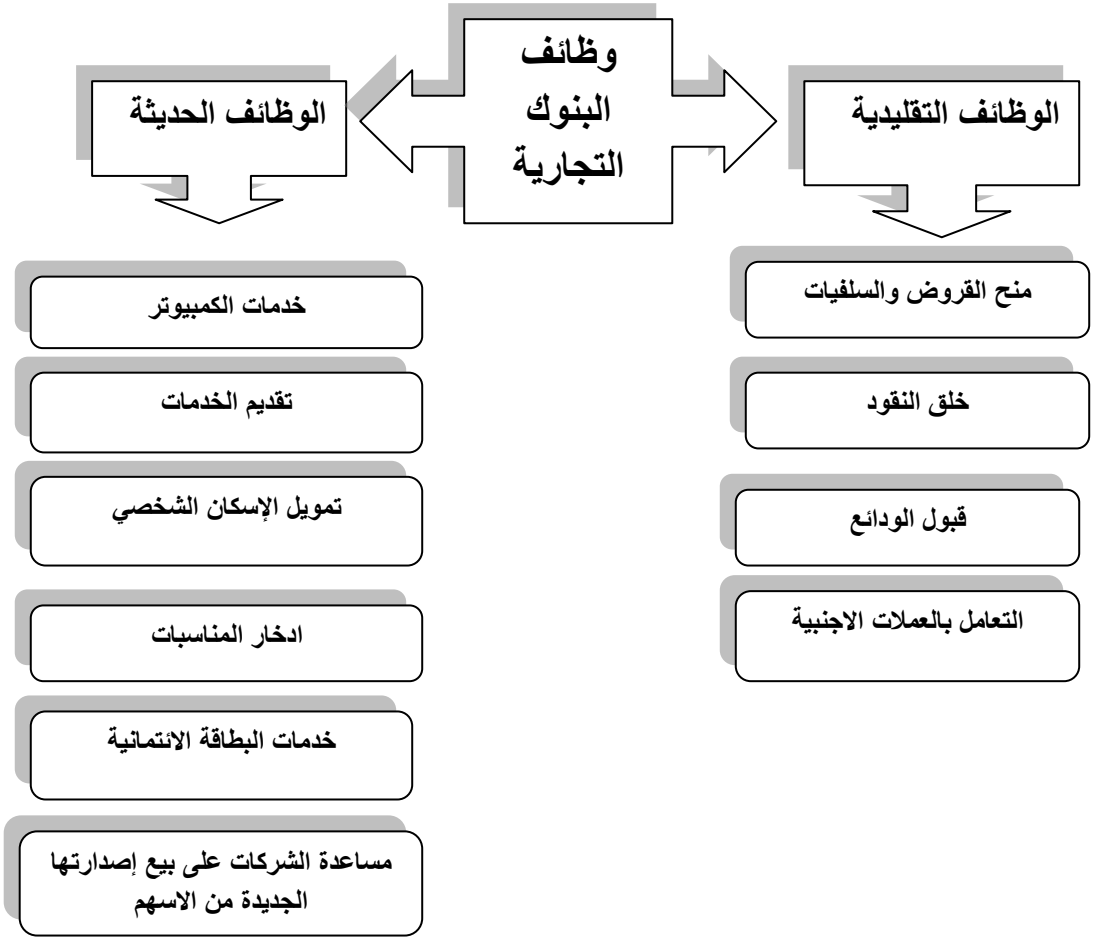

المصدر : من إعداد الطالب من خلال وظائف البنوك التجارية

الفرع الرابع : أهداف البنوك التجارية .

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية والسيولة وهي الربحية والسيولة والأمان و الربحية :

إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها ، ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته ، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته ، وتنوع حافظة أوراقه المالية ، وبمدى تطور خدماته 1.

وبزيادة الحوافز المقدمة لعملائه ، إلا أن الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.

السيولة :

وتعني السويلة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان .

ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري ، وترجع هذه الثقة الى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، وهو امر يتوقف على قدراته على تحويل الاصول الى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها ، وتعتبر النقود اكثر الاصول سيولة ، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد . لذلك فغن محاولة التوفيق والموائمةبين الربحية والسيولة تملي البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة ، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية2.

الأمان :

يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر (مثل مخاطر التصفية الاجبارية) ، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم3.

وبما أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر إذ لا تزيد نسبته الى صافي الأصول عن 10% ، وهذا يعني صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين 4، الذي يعتمد على امواله كمصدر للاستثمار، حيث أن البنك لا يستطيع استيعاب خسائر أكبر من رأس ماله ، إن حدث فإنه يغطي الخسائر بجزء هام من أموال

[1] احمد فريد مصطفى ، محمد فريد عبد المنعم عفر ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الشهاب ، الاسكندرية ، 2000 ، ص 251.

[2] محمود يونس ، عبد المنعم مبارك ، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003، ص 247.

[3] حسن بن هاني ، مرجع سابق ، ص 207.

[4] منير ابراهيم هندي ، **ادارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات "** ، مركز الدلتا للطباعة ، الاسكندرية ، الطبعة الثالثة ،2000 ، ص 12.

المودعين ، وتصبح النتيجة فقدان الأمان وبالتالي إفلاسه ، ولذلك فعلى البنك فعلى البنك الالتزام بالنسبة التي تمثل رأس مال البنوك الموضوعة من طرف لجنة بازل المقدرة بـ 8 % ، وهذا لحماية المودعين .

ونستخلص مما سبق أنه عندما تقوم الادارة المصرفية بالتركيز على عامل السيولة لمواجهة طلبات السحب ، فإن ذلك سيؤثر سلبا على عامل الربحية من ايرادات البنك، وإذا تم اندفاع البنك نحو توظيف امواله من أجل تحقيق الأرباح التي تعتبر مصدر حياته واستمراره ، فإن ذلك سيرفع البنك نحو توظيف امواله من اجل تحقيق الأرباح التي تعتبر مصدر حياته واستمراره ، فإن ذلك سيرفع من درجة المخاطر المالية ، وهذا من اجل تحقيق الأمان أو الوقوع في نقص السيولة ، لهذا على الادارة أن توائم بين الربحية والسيولة والأمان ، فهذف الربحية يتعلق بالبنك ، أما السيولة والأمان فهي أهذاف المودعين وتشريعات البنك المركزي .

المطلب الثاني : تقديم النظام المحاسبي للبنوك التجارية .

نظرا لأهمية النظام المحاسبي المالي الجديد على الصعيدين الوطني والدولي فإن الجزائر ألزمت تطبيقه على جميع المنشئات والمؤسسات المالية ومن بينها البنوك ، وعلى أساسها فقد وضعت نظام محاسبي خاص بالبنوك يحتوي على مجموعة من الإجراءات والإرشادات والخطط والقواعد الرقابية التي يتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التي تقوم بها البنوك .

الفرع الاول : تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية ومكانته .

أ – تعريف النظام المحاسبي البنكي : يمكن تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية على أنه :
مجموهة من المستندات التي تعد المصدر الرئيسي للبيانات المحاسبية ، والسجلات التي تستخدم لتسجيل هذه البيانات ، تسجيلات تاريخية وفقا لترتيب حدوثها ، ثم تبويبها في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وآثارها المالية[1] .

النظام المحاسبي هو عبارة مجموعة من الوسائل (الدفاتر والتقارير والمستندات) المستخدمة بطريقة علمية على أساس التناسق المنطقي لتحضير البيانات الهامة والأساسية بهدف تسيير إدارة المشروع والتعرف على درجة تحقيق المشروع للغرض الذي انشئ من اجله [2].

[1] أحمد لعماري،**نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية** ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة قسنطينة ،العدد 21، 2004 ، ص 126.

[2] محمد جمال علي هلالي ، **عبد الرزاق شحادة ، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)** ، دار الناهج ، عمان ، 2007، ص 23.

ب-الأساليب المتبعة في التنظيم المحاسبي :

محاسبة مركزية في الادارة العامة : أي وجود واحدة تتجمع فيها العمليات الخاصة بالإدارة العامة وكذلك عمليات الفروع خلال فترة زمنية محددة .

محاسبة مستقلة لكل فرع في البنك التجاري : تظهر نتائج أعماله خلال فترة معينة .أي أنه لكل فرع من فروع البنك محاسبة خاصة به وفق أصول خاصة ، يسجل فيها عملياته ثم يرسل بهذا الفرع نتائج أعماله في نهاية كل شهر على شكل ميزان مراجعة الى الادارة العامة لتقوم بتوحيدها مع محاسبتها الخاصة .

تتولى المحاسبة المركزية في الادارة العامة مسك الحسابات وتوحد ارصدتها والتي تخص الفروع كالحسابات الخاصة بالمراسلين بالخارج ، حيث تقوم المحاسبة المركزية وبصفة دورية ولاسيما في نهاية السنة المالية بترصيد هذه الحسابات بهدف تنظيم الاوضاع العامة للبنك والحسابات الختامية 1.

ج-مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية : تختلف طبيعة العمليات وأوجه النشاط التي تقوم به المؤسسات ، لذا تختلف النظم المحاسبية التي تتبع في كل منها الا انه لابد من توفر عناصر اساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية وهي :

- ✓ **النظرية المحاسبية** : يقوم النظام المحاسبي البنكي على اساسي نظرية القيد المزدوج ، والتي تعني أن كل عملية تجارية ذات أثر مالي تؤثر على طرفين أحدهما مدينا والاخر دائنا بنفس القيمة2 .
- ✓ **الطريقة المحاسبية** : يقوم النظام المحاسبي البنكي على استخدام الطريقة الفرنسية التي تشمل الدفاتر المساعدة (يوميات ودفتر أستاذ) والدفاتر العامة أو الدفاتر المركزية (يوميات ودفتر أستاذ) .
- ✓ **المجموعة المستندية** : وهي من اهم عناصر أو مدخلات النظام المحاسبي ، وبواسطتها يتم تجميع البيانات عن العمليات البنكية الخاصة باقسام البنك المختلفة والمستندات هي مصدر القيد الاولي في النظام المحاسبي وجزء لا يتجزا من اي نظام وتشمل هذه المستندات اشعارات الخصم (مدينة ودائنة) ، ايصالات القبض والايداع ، الشيكات ، واستلام الامانات ...الخ 3.
- ✓ **المجموعة الدفترية:** ويتم القيد في هذه الدفاتر للعمليات البنكية أولاباأول في دفاتر اليومية المساعدة ، ومنها ينها يتم ترحيل العمليات الى حساباتها المختصة بدفاتر الأستاذ المساعدةوفي نهاية كل يوم تسجيل مجاميع اليوميات الممساعدة بقيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة بالبنك

[1] فائق شقير ، عاطف الاخرس ، عبد الرحمن سالم ، **محاسبة البنوك ، الطبعة الثانية** ، دار الميسرة ، الأردن ، 2008، ص 30.
[2] خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ، الاردن ،1998، ص 45-46.
[3] جعفر عبد الاله نعمة ، **نظم التامين وشركات البنوك فى المحاسبة** ، دار الأولى ، عمان، الناهج ، 2007 ، ص 46.

✓ **القوائم المالية** : وتشمل كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة الى تقارير وكشوفات إحصائية تعد لأغراض معينة وبصفة دورية أو غير دورية ، وهي تختلف من حيث أنواعها ، وكيفية تنظيمها ومواعيد تنظيمها ، والجهة التي تقدم اليها والمعلومات التي تحتويها .

✓ **الالات والمعدات** : تستخدم الالات في الأنظمة المحاسبية لادخال البيانات في النظام لاول مرة ، ولمعالجتها فقد تستخدم الالات في عمليات اثبات وتجميع وتصنيف وتلخيص البيانات ، ومن ثم إعداد القوائم المالية والتقارير الخاصة ، وقد ساعد استخدام الاعلام الالي في معالجة كميات كبيرة من البيانات بحيث نستخلص نتائجها بسرعة كبيرة بالمقارنة مايمكن تحقيقه يدويا .

✓ **الاجراءات المحاسبية** : وتحدد العمليات المتابية والمحاسبية اللازمة لتسجيل المعلومات في المستندات والدفاتر وطرق إجراء تلك العمليات ومواعيدها ، بالاضافة الى عمليات مراجعة القيود والتحقق من اتباع التعليمات الموضوعة .

✓ **الاجراءات الرقابية** : وتشمل وسائل رقابة محاسبية وادارية وضبط داخلي ، تعمل جميعا لضمان دقة وصحة الاعمال المحاسبية ، وسلامة مختلفة الاصول ، والتاكد من تنفيد التعليمات الادارية ومنها : التدقيق الداخلي ، التفتيش ، موازين المراجعة الدورية ، التامين على الممتلكات ، رقابة الاداء ....الخ .

✓ **الموظفون :** وهم الذين توكل اليهم مهام تنفيذ النظام ، فيجب عليهم استيعاب وفهم خطوات النظام واجراءاته ليتمكنوا من القيام بالمهام المحاسبية على أكمل وجه.

ويمكن تلخيص عناصر النظام المحاسبي في الشكل الاتي :

الشكل رقم (1-3) : يوضح الشكل مكونات النظام المحاسبي للبنوك التجارية .

المصدر: فائق شقير ، عاطف الاخرس ، عبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة ، الأردن ، 2008 ، ص 30.

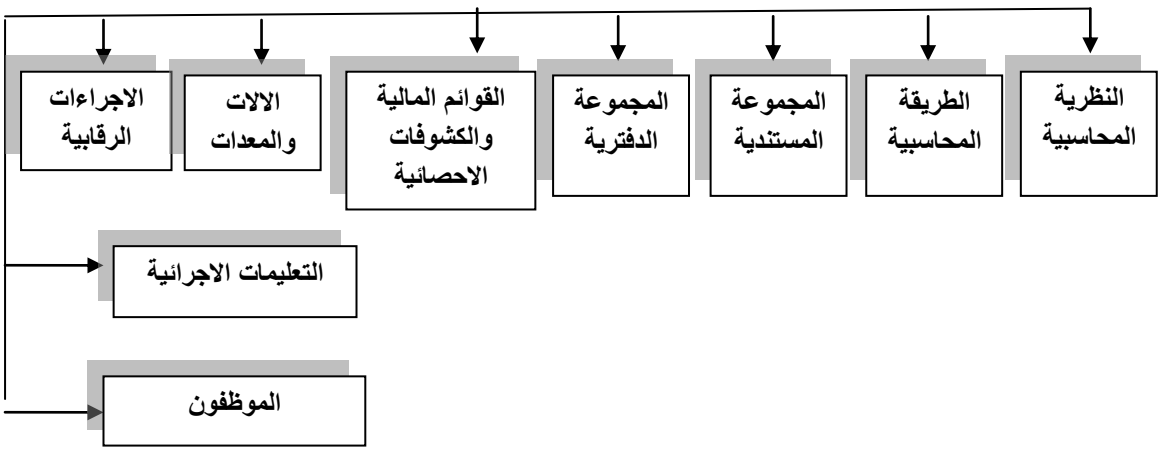

الفرع الثاني : خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية .

إن النظام المحاسبي الجديد الذي يحقق أهدافه الاساسية في البنوك التجارية يجب ان يتميز : الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وتقسيم الحسابات وطرق القيد والمعالجة ، بأكبر قدر ممكن الصورة الحقيقية للبنك ونتائج أعماله الفعلية .

تتميز عمليات البنوك بتشابهها وتكرارها لذلك يجب اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة لزخم العمليات المالية المختلفة والمتكررة ، ضرورة تقسيم العمل وبشكل خاص فصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وبالذات عمليات الصندوق بشكل خاص . تصميم الدورة المستندية المحاسبية بشكل يتحاشى التكرار بين موظف وآخر أو قسم و آخر .

يتم في البنك تسجيل وإثبات قيم موجودة بالبنك ولكنها غير مملوكة مثل الكمبيالات المودعة برسم التامين أو التحصيل وكذلك الحال في الاوراق المالية أو في تعهدات العملاء وهذا الحال اقتضى الاستعانة بالقيود النظامية 1.

يمتاز عمل البنك بالسرعة والرونة وبالتالي يجب أن يكون النظام المحاسبي للبنك مرنا وقادرا على اعداد البيانات والكشوفات وتقديمها للجهات الادارية التي تستخدمها في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاد القرارات السلمية ، ويمكن تلخيص الخصائص في **الشكل رقم (1-4)**التالي :

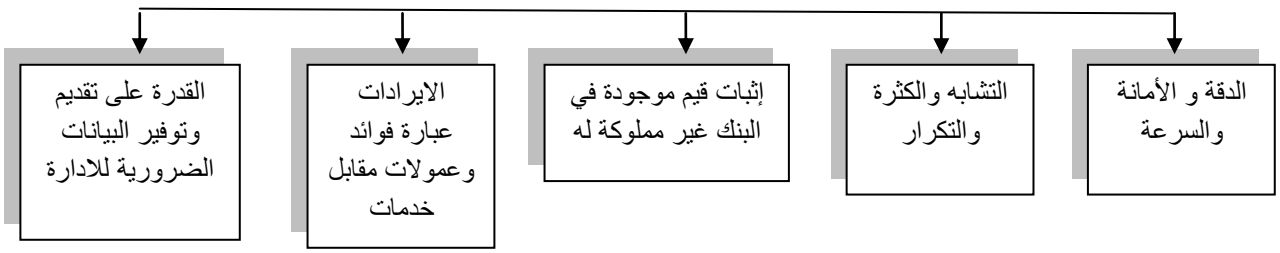

المصدر : فائق شقير ، عاطف الاخرس ، عبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك ، الطبعة الثانية ، دار الميسرة ، الأردن، ص 32

[1] فائق شقير ، عاطف الأخرس ، عبد الرحمن سالم ، **مرجع سابق** ، ص 29-30

الفرع الثالث : التسجيل المحاسبي للبنوك التجارية :

لا تختلف كثرا مراحل تسجيل في البنوك التجارية والمؤسسات الاقتصادية الاخرى وانما هناك وجه اختلاف في الحسابات التي يعمل بها البنك .

الدفتر الإساسية المستخدمة في التسجيل :

- ✓ **اليومية** : هي دفتر يسجل فيه الحركات المالية ، أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية منتظمة ، وحسب تاريخ حدوثها ، ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات إثبات وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر إلزاميا دون شطب أو حشو ، كما يجيب أن مؤشرا من طرف سلطة القضائية1 .

الجدول رقم (1-1) : يوضح النمودج العام لليومية .

رقم الحساب الدائن	رقم الحساب المدين	البيان : تاريخ العلمية	مبلغ المدين	مبلغ الدائن
+++++++++	+++++++++	من حـ / اسم الحساب المدين الى حـ / اسم الحساب الدائن	++++++	++++++
		المــجمــوع	++++++	++++++

المصدر : محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 59.

- ✓ **دفتر الاستاد** : هو عبارة عن مجموعة من حسابات المؤسسة المكونة لأطراف القيود في اليومية ، وهو دفتر غير إلزامي غير أنه وسيلة أساسية ومهمة في معرفة رصيد كل حسابات وبالتالي معرفة ما للمؤسسة وماعليها من ديون مع مجموه المتعاملين الاقتصادين معها 2.

[1] حامد عدنان الشريف ، حمدي الشريف ، **اصول المحاسبة** ، دار الصفاء ، 2001، ص 55.
[2] صالح الرزق ، زواني عبد الكريم ، **أصول المحاسبة** ، دار الفكر للنشر، بيروت ، 1992، ص199.

الجدول رقم (1-2) : يوضح نموذج دفتر الاستاذ المفصل :

حـ / المدين			حـ / الدائن		
تاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبلغ

المصدر : محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 27 .

شكل رقم (1-5) : شكل دفتر الاستاذ المبسط

مدين **رقم الحساب / إسم الحساب** **دائن**

الرصيد **الرصيد**

المصدر : محمد بوتين ، مرجع السابق

✓ **ميزان المراجعة :** ويعرف بانه عبارة عن كشف تظهر به مجاميع جانبي الحسابات الموجودة بدفتر الاستاد أو أرصدة هذه الحسابات في نهاية مدة معينة1.

يجب أن نتاكد بعد اعداد ميزان المراجعة من :

1- مجموع أرصدة المدينة = مجموع أرصدة الدائنة

2- مجموع المبالغ المدينة = مجموع المبالغ الدائنة

3- مجموع ميزان المراجعة = مجموع الميزانية

وفي مايلي نموذج لميزان المراجعة :

الجدول رقم (1-3) : يوضح نموذج لميزان المراجعة

رقم الحساب	الحسابات	المبالغ		الأرصدة	
		مدين	دائن	مدين	دائن
المجاميع					

المصدر : محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، 66

[1] منصور بن عون بن عبد الحكيم ، **التنظيم المحاسبي (محاسبة عامة وأعمال نهاية السنة)** ، ديوان المظبوعات الجامعية ، الجزائر ،1996، ص 119.

✓ **الكشوفات الدورية :** يستخدم البنك عدة كشوفات دورية في التسجيل المحاسبي ومن اهمها مايلي : كشف الحركة اليومية الشاملة ، كشف حركة الخزينة ، كشف حركة العمليات البنكية الخارجية ، كشف الارباح والخسائر الشهري ، كشف بيان الشهري على النموذج المقرر من البنك ، كشف الحركة اليومي ، قوائم المصاريف الادارية ... الخ

هذا بالاضافة الى قائمة المركز المالي اليومي ، والميزانية الشهرية ، والميزانية الختامية ، وجدول حسابات النتائج .

الجدول رقم (1-4) : يوضح كشف حركة صندوق المقبوضات .

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	عمليات الحسابات الجارية . عمليات الودائع والتوفير. عمليات الودائع بإشعار .		الرصيد المودع بالخزينة.
	المجموع		المجموع

المصدر : فؤاد ياسين ، أحمد عبد الله دروش ، المحاسبة المصرفية ، 1996 ، ص 48.

الجدول رقم (1-5) : يوضح كشف حركة الخزينة .

المقبوضات		**المدفوعات**	
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
	رأس المال المدفوع		**المودع لدى البنك**
	رصيد صندوق المدفواعات		**المدفوع لصندوق المدفواعات**
	رصيد صندوق المقبوضات		**الرصيد**
	المجموع		**المجموع**

المصدر : عبد نعمه جعفر ، مرجع سبق ذكره ، ص 82

الجدول رقم (1-6) : يوضح كشف حركة الصندوق و المدفوعات

المقبوضات		المدفوعات	
المبلغ	**البيان**	**المبلغ**	**البيان**
	المقبوضات		**المدفوعات المختلفة**
			ايجار مباني
			الاثار والتجهيزات
			الآلات
			السيارات
			عمليات قسم الكمبيالات
			عمليات قسم الاوراق المالية
			عمليات قسم الحسابات الجارية
	مجموع المقبوضات		**مجموع المدفوعات والرصيد المدفوع**
	المجموع		**المجموع**

المصدر : فؤاد ياسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 46.

- ✓ **الحسابات الختامية** : يتم إعداداها في نهاية السنة المالية للتوصل الى صافي نتيجة البنك من ربح أو خسارة ، ويرحل الى جانبه المدين جميع الحسابات التي تمثل النفقات والمصاريف ، كما يرحل الى جانبه الدائن جميع الحسابات التي تمثل الايرادات ، وتكون نتيجة عمل البنك ربحا اذا كان البنك ربحا اذا كان مجموع الجانب الدائن يمثل الايرادات اكبر من مجموع الجانب المدين الذي يمثل المصروفات و العكس فتكون نتيجة عمل البنك إذا كان مجموع الجانب المدين أكبر من مجموع الجانب الدائن .

الجدول رقم (1-7) : يوضح حساب الأرباح والخسائر للبنك المركز.

المقبوضات			المدفوعات		
السنة الحالية	السنة السابقة	البيان	السنة الحلية	السنة السابقة	البيان
		الفوائد المدينة فوائد الحسابات الجارية فوائد ودائع التوفير فوائد حسابات البنوك العملات المصاريف العمومية الاستهلاكية مخصصات صافي الارباح			الفوائد الدائنة فوائد الكمبيالات فوائد السندات المخصومة فوائد السلف والقروض العملات الدائنة مختلف الفوائد فرق العملية الاجنبية صافي الخسائر

المصدر : فائق شقير وآخرون ، مرجع سابق ذكره ،ص 311

2- مراحل التسجيل المحاسبي :

يسير النظام المحاسبي على أساس التسجيل في دفتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوفرة ، على أن يتم الترحيل إجمالا لكل دفتر الى اليومية العامة الى سجل اليومية العامة أو المركزية ، وذلك بعمل قيود يتم الترحيل منها الى الميزانية العامة أو الشاملة ، و في نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة ، ولأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الاجمالية بدفتر الاستاد العام او الميزانية والحسابات التفصيلية بدفاتر الاستاذ المساعدة .

ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك التجارية على الأسس التالية :

1- أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة أحجامها مع حجم نشاط البنك ، فقد يكون هناك يومية مساعدة للخزينة و اخرى للسلف و القروض وثالثة للكمبيالات المخصومة واربعة لحسابات الودائع على اختلاف أنواعها وهكذا وبصفة عامة يجب التسجيل في تلك اليوميات طبقا للتسلسل الزمني والتاريخي لحدوث العمليات .

2- يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة الى مجموعة دفاتر الاستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كل على حدةسواء كان هؤلاء العملاء مودعين (دائنين) أو مقترضين (مدينين) .

3- يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل حدة إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية علاوة على ذلك يتم فيها قيد اي عمليات غير متكررة ولم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة .

4- يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية الى دفتر الاستاذ العام ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب في دفتر الاستاذ العام ما يقابله من مجموع حسابات الاستاد المساعدة ويعد ذلك دليلا مبدئيا على سلامة العمليات المحاسبية .

5- يتم إعداد موازين المراجعة وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الاستاد العام أو الميزانية1.

ويلخص الشكل الموالي تسلسل دورة القيد والترحيل بدفتر البنوك التجارية.

الشكل رقم (1-6) : يوضح دورة القيد والترحيل بالبنوك التجارية .

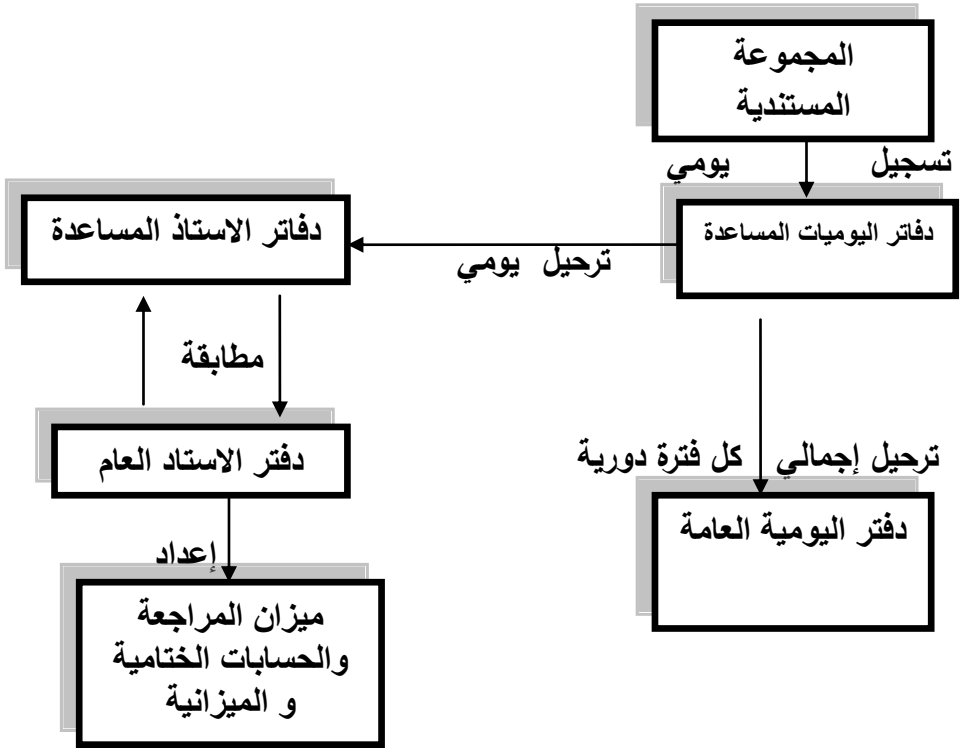

المصدر: أحمد عطية ، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية 2003 ، ص 51.

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية :

بعد جملة من الإصلاحات التي قامت بها أعمال اللجنة الجزائرية الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني ، وأعمال المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي الذي شمل على :

- ✓ تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني .

[1] فؤاد توفيق ياسين ، أحمد عبد الله درويش ، **المحاسبة المصرفية** ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 1996، ص244.

- ✓ تكييف المخطط الوطني المحاسبي مع المعايير الدولية .
- ✓ إنشاء نظام محاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية .

وقع اختيار الجزائر على الاصلاح المحاسبي من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبي الدولية .

الفرع الاول : الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي scf.

يتضمن النظام المحاسبي والمالي إطارا تصوريا للمحاسبة بحيث هذا من المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS حيث يتشكل هذا الاطار من التعريف بالنظام ومجال تطبيقه .

1- **التعريف بالنظام المحاسبي المالي** : عرف 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر للنظام المحاسبي في المادة 03 منه ، و الذي سمها في هذا النص بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية هي نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها ، وتقييمها ، وتسجيلها وعرض الكشوف تعكس صورة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان بنجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1].

2- **مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي** : يقصد بمجال التطبيق ، تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي المالي -الجزائري ، والتي حددها القانون 07-11 ويمكن تقسيمها الى :

الكيانات الملزمة بالتطبيق :

" نصت الفقرة الأولى من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية ، كما حددت المادة 04 منفس القانون الكيانات الملزمة بمسك محاسبة محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي وهي :

- شركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري .
- التعاونيات .
- أشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع والخدمات أو الخدمات التجارية ، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة .

[1] المادة 03 من **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25-11-2007 ، الجزائر ، ص03.

- ✓ **الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق :**

" نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه يستثني من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد الحاسبة العمومية ، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها (يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية) وعدد مستخدميها (المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين الحدود الآتية:

- ✓ **النشاط التجاري :** – رقم الاعمال لا يتعدى 10 ملايين دينار .

–عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

- ✓ **النشاط الانتاجي والحرفي :** – رقم الاعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار .

– عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء .

- ✓ **النشاط الخدمي والنشاطات الأخرى :** – رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار.

– عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

الفرع الثاني : المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

1- القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك .

يقصد بالقواعد المحاسبي المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي الذي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وتتمثل هذه القواعد فيما يلي :

- ✓ **قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي :**

جاء النظام 09-08 المؤرخ في 12 محرم عام 1431 الموافق ل 29 ديسمبر 2009 الذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ، بهدف معرفة كيف يتم تقييم الادوات المالية وتسجيلها في البنوك والمؤسسات المالية1.

[1] النظام رقم 09-08 **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للادوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية** ، بتاريخ 25نوفمبر2010 ، العدد 14، الجردية الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص 20.

2- مخطط الحسابات البنكية :

لقد ألزم المشرع الجزائري كل الكيانات بتطبيق النظام المحاسبي والمالي ابتدءا من 01 جانفي 2010 ومن بينها البنوك والمؤسسات المالية ، بحيث ألغت المادة 07 من النظام 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق ل 23 جويلية 2009 النظام رقم 92-80 المؤرخفي 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي حيث شمل النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية على مدونة حسابات جديدة خاصة بالقطاع البنكي والتي تتضمن الأصناف التالية : (**الملحق رقم 01**)[1] .

- **الصنف 01: عمليات الخزينة وعمليات مابين البنوك .**

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق ، وعمليات الخزينة (السلفيات ، الاقتراضات ... الخ) وعمليات ما بين البنوك وهي تلك العمليات التي تتم بين البنك المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والبنوك والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الاجانب وكذا المؤسسات المالية الدولية والاقليمية .

- **الصنف 02: حسابات العمليات مع الزبائن .**

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن بغض النظر عن أجال استحقاقها وكذا الودائع التي تتم من قبلهم باستثناء الاستخدامات المجسدة بسندات .

- **الصنف 03: حافظة الاوراق المالية وحسابات التسوية**

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الاوراق المالية ، بحيث تحتوي حافظة الاوراق المالية على أوراق المعاملات واوراق التوظيف وكدا شهادات الاستثمار كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعلامات الاخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة

- **الصنف 04 : القيم الثابتة .**

تسجيل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة ، كذا القروض التابعة والاصل الثابتة سواء كانت مالية أو غير مادية بما فيها تلك المقدمة في شكل ايجار بسيط .

[1] النظام رقم 09-04 **المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** ، بتاريخ 29ديسمبر 2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،ص 15-16.

- **الصنف 05 : رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المماثلة .**

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموعة وسائل التمويل في شكل حصص أو موضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة ، كما تظهر أيضا فيه النواتج والأعباء المؤجلة ، خارج دورة الاستغلال ، نتيجة السنة المالية .

- **الصنف 06: الأعباء .**

تسجيل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال البنكي المتعلقة بالنشاط البنكي المحض ، تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ، كما أنه تظهر فيه مخصصات الاموال ضد المخاطر البنكية العامة واخيرا غير العادية ، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المماثلة .

- **الصنف 07: النواتج .**

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج المحققة خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة، زيادة على نواتج الاستغلال البنكي والمتعلقة بالنشاط البنكي المحض بحيث تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات ، كما تسجل فبه استرجاعات الاموال ضد المخاطر البنكية العامة، كما تظهر فيه العناصر غير العادية – النواتج .

الصنف 09 : خارج الميزانية .

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو متلقاة ، بحيث يتم التميز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل وفي هذا السياق لقد تم تخصيص حسابات مناسبة لالتزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملة الصعبة .

3- القوائم المالية البنكية:

كما جاء في نظام رقم 09-05 المؤرخ 29 شوال 1430 الموافق لـ 18أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها .

فتكون الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة من الميزانية وخارج الميزانية وحسابات النتائج وجداول نفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق1.

1- **الميزانية** :تعتبر الميزانية الحركة العاكسة للمركز المالي للبنك لذا فهي تجمع الاصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية وتاخد ضمن الجدول معلومات السنة الحالية والسنة السابقة للمقارنة كما أنه يجب مراعات في قائمة الميزانية مايلي 2:

✓ **جانب الأصول :**

- ✓ وضعية سندات الخزينة تجاه البنك المركزي .
- ✓ مبالغ سندات الخزينة والآثار الاخرى الممكن تثبيتها تجاه البنك المركزي .
- ✓ سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف .
- ✓ التوظيفات لدى البنوك الاخرى ، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى .
- ✓ التوظيفات النقدية الأخرى.
- ✓ سندات التوظيف.

✓ **جانب الخصوم :**

- ✓ الودائع المستلمة من البنوك الاخرى .
- ✓ الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدي.
- ✓ المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين .
- ✓ شهادات إثبات الودائع .
- ✓ السندات لأمر ، السفتجة ، والخصوم الأخرى .
- ✓ أموال أخرى مقترضة ..

ولمزيد من التفاصيل أكثر انظر **الملحق رقم (02).**

[1] نظام رقم 09-05 متضمن **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية** ونشرها ، بتاريخ 29 ديسمبر 2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص 17.

[2] نظام رقم 09-05 **متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 20-22.

- ✓ **جدول حسابات النتائج :** وتتضمن النتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة ويتم من خلال توضيح كل العمليات المتعلقة بالانشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترتها المالية معينة ويطلق عليها ايضا بقائمة الدخل[1] .أنظر **الملحق رقم (03)** .
- ✓ **خارج الميزانية :** وهي عبارة عن قائمة مخصصة لعرض الالتزامات (التعهدات) البنكية وهذا نظرا لاهمية هذه التعهدات ، وذلك خلافا للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تشير الى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية تصنف الالتزامات اولا حس نوعها ممنوحة أو مستلمة ، ثم حسب طبيعتها التزام بالتمويل (العملة الوطنية أو بعملات أجنبية) ، التزام بالضمان والتزام على السندات 2. أنظر **الملحق رقم (04).**
- ✓ **جدول تدفقات الخزينة :** هي كشف يعطي مستخدمي الكشوفات المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة ويظهر معلومات حول استخدام هذه السيولة ويمكن إعدادها بطريقة مباشر وغير مباشرة 3.أنظر **الملحق رقم (05).**
- ✓ **جدول تغير في الأموال الخاصة :** يعبر جدول تغير في الأموال الخاصة عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال اخاصة ظهور الحركات المرتبطة بما يلي 4:

2- النتيجة الصافية للسنة المالية ، الاساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال الخاصة .

3- النواتج والاعباء الاخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة .

4- عمليات الرسملة وهي التي تتعلق بزيادة أو انخفاض رأس المال وتسديد رأس المال .

5- تتوزع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية. أنظر الملحق رقم (06).

- ✓ **الملاحق :** يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات سردية وملاحظات ذات تنفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية ، وهذه الملعومات تخص النقاط التالية :
  - ❖ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية .
  - ❖ مكملات الإعلام الضرورية لحسن الفهم الجيد للكشوف المالية .

---

[1] صرامة عبد الوحيد ، **النظام المحاسبي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج** ، الملتقى الوطني الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسات واقع وتداعيات وآفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، يومي 8-7 ديسمبر 2010،ص 07.

[2] نظام رقم 09-05 **متضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] نصر الدين بن نذير ، عمار بوشناق ، **جدول تدفقات الخزينة** ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصداية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 13-14-15 أكتوبر 2009، ص 04.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد وسيرها** ، العدد رقم 19 ، ص 26.

- ❖ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات .
- ❖ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة .

المطلب الأول : دراسات سابقة لموضوع الدراسة

قم العديد الباحثين في مجال المحاسبة بالعديد من الدراسات في ميدان المحاسبة البنكية وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى عرض أهم الدراسات المتعلقة بموضوع المذكرة وكذا عرض لأهم النتائج والتوصيات الخاصة بها.

الفرع الأول : دراسات سابقة باللغة العربية .

- ❖ **دراسة دادة دليلة 2012-2013.**

الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماجستير بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة بعنوان " **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي scf**" دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ".

تطرقت الدراسة الى الاجابة على الاشكالية الرئيسية والمتمثلة في " مدى توافق إعداد القوائم المالية للبنوك الجزائرية مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي scf، وتوضيح مدى اهمية الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم في اتخاد القرارات الاقتصادية والاستثمارية ، بحيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في لقسم النظري ومنهج دراسة الحالة لبنك القرض الشعبي الجزائري في القسم التطبيقي .

- ✓ عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالافصاح عنها في القوائم والتقاري المالية ، لتلبية احتياجات مستخدميها .
- ✓ عدم التزام البنك بإعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي .

❖ **دراسة مسعود رواي 2012-2013.**

الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج ماستر بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة بعنوان " **أهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية في ظل النظام المحاسبي المالي** " " دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في ولاية ورقلة ".

تطرقت الدراسة الى الاجابة على الاشكالية والمتمثلة في مامدى استجابة القوائم المالية البنكية لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وكذا توضيح اهمية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية البنكية بهدف التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة نشرها في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي scf المستمد من المعايير المحاسبية ، حيث تم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري ومنهج دراسة الحالة للبنوك التجارية العاملة في ولاية ورقلة ، حاسي مسعود وتقرت ، وقد تم استخدام تقنية الاستبيان والمقابلة الشخصية .

❖ **دراسة محسن بلقاسم 2011-2012.**

الدراسة عبارة عن مدكرة تخرج ماستر جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر تحت عنوان " **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية** الجزائرية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة)"

هدفت الدراسة الى التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي مع ابراز دوافع تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية ومقررات لجنة بازل وذلك على غبراز اهم النقائص التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي والى مدى إمكانية البنوك الجزائرية إلى التماشي مع هذه الإصلاحات ، وقد هدفت كذلك إلى التعرف إلى المخطط المالي المصرفي .

وقد توصل الباحث من خلال تحليل هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات الهامة منها :

- ✓ ضرورة إعداد كوادر وإطارات وطنية مؤهلة للنهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر .
- ✓ الاهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية ومقررات لجنة بازل خاصة تلك المتعلقة بالإفصاح والرقابة البنكية
- ✓ العمل على تكييف بيئة البنوك التجارية الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي لتقليص التباعد والتعارض كذا العمل على التحديث المستمر لنظام المحاسبي المالي المصرفي لمواكبة التغيرات التي قد تطرأ في المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل .

الفرع الثاني : دراسات سابقة دولية .

❖ **دراسة خالد محمد عمر باذيب 2010- 2011.**

الدراسة متمثلة في رسالة ماجستير في جامعة الشرق الاوسط عمان –الاردن تحت عنوان" **مدى فاعلية النظم المحاسبية في البنوك التجارية اليمنية واثرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة الصادرة عن تلك البنوك حيث اخذت الدراسة ميدانية عينة من البنوك التجارية العاملة في جمهورية اليمن** " .

لمعالجة مشكلة الدراسة المطروحة المتمثلة في مدى فعالية النظم المحاسبية للبنوك التجارية اليمنية واثرها على موثوقية البيانات المنشورة الصادرة عن تلك البنوك وقد توصل الباحث الى جملة من النتائج تتمثل اهمها في وجود مستوى مرتفع لكل من المجموعة المستندية اللازمة للتسجيل ، كما أظهرت النتائج الى توفر متوسط للمجموعة المرتبطة بمدى اتسام القوائم المالية المنشورة الصادرة عن البنك بالموثوقية .

❖ **دراسة رولا كاسر لايقة 2007 .**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة تشرين دمشق ، سوريا تحت عنوان :" **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار** " .

هدفت الدراسة الى توضيح اهمية التقارير المالية في اتخاد القرارات على مستوى الداخلي والخارجي للبنوك ، وكذلك هدفت الى دراسة مستوى إلتزام البنوك السورية بنشر القوائم المالية على درجة من الإفصاح من خلال ما جاء في المعيار المحاسبي رقم 30 وفي الاخير توصلت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها :

- ✓ ضرورة تبني قيام البنك التجاري بإعداد القوائم المالية حسب مانص عليه المعيار الدولي رقم 01 ، إعداد وعرض القوائم المالية .
- ✓ عدم كفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من طرف المصرف لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

❖ **دراسة إدمون طارق 2010.**

الدراسة عبارة عن مدكرة لنيل شهادة ماجيستير بجامعة الشرق الأوسط – عمان – الاردن بعنوان " **مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الاهلية من وجهة نظر الادارة** "

تطرقت الدراسة الى معرفة مدى تلبية النظم المحاسبية للاهداف التي تسعى لتحقيقها ادارة المصارف التجارية على اعتبار أن الادارة من اهم المستفيدين من المعلومات التي توفرها هذه النظم ومعرفة مدى تحقيق هذه النظم للغايات المرجوة منها من قبل الادارة وهذا من خلال محاولة البحث الاجابة على الاشكالية الرئيسية والمتمثلة في هل أن نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الاهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط وعملية الرقابة وعملية اتخاد القرارات ، وقد خلص الباحث الى نتيجة مفادها:

- ✓ أن مستوى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الاهلية في تلبية متطلبات التخطيط والرقابة وعملية اتخاد القرارات
- ✓ كما خلص الى جملة من التوصيات ندكر منها :
- ✓ ضرورة اهتمام الادارات في المصارف التجارية الاهلية العراقية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها المتعددة من تخطيط ورقابة واتخاد القرار بشكل اوسع وذلك لانجازها بفاعلية اكبر
- ✓ إعطاء عملية اتخاد القرارات نفس القدر من الاهتمام الذي توليه المصارف لعمليتي التخطيط والرقابة لاتخاد القرارات لما لها دور كبير في تحقيق أهداف المصارف ونجاحها

الفرع الثالث : الدراسات باللغة الاجنبية

❖ L etude de shamim hossain and abdul alim baser : 2011 **Compliance of ias-30 : acase study on the specialized banks of bangladesh**

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان مدى الخضوع لـ IAS-30 دراسة حالة بنوك بنغلاديش المتخصصة بحيث حاول الباحثان من خلال هذا المقال التدقيق في المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبنوك ومعرفة مدى تطبيق البنوك في بنغلادش للمعايير المحاسبية الدولية وكذلك درجة الانحراف عن تطبيق المعيار ، ولمعرفة مدى تطبيق هذه البنوك للمعايير المحاسبية الدولية قام الباحثان بإجراء دراسة في التقارير المالية لعينة من البنوك في بنغلاديش وخلصا الى ان طبيعة العمليات في القطاع البنكي مختلفة عنها في المؤسسات الأخرى وأن المعيار المحاسبي رقم 30 يناسب تلك العمليات بالرغم من

إبطال هذا المعيار واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي رقم 07 ، من هنا فإن تطبيق المعيار المحاسبي 30 في بنغلاديش لا يزال مهما .

❖ دراسة : قسم الخدمات المالية لشركة KPMG الثانية ، بعنوان: " Impact of IFRS **Banking** "، **شركة KPMG، كندا ، 2011.**

يعتبر الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو دراسة احتياجات التحول إلى IFRS والقاء نظرة عامة على تأثير التحول إلى IFRS في القطاع البنكي ، حيث من أهم ما جاء في الدراسة هو أن المهايير ملاءمة ويمكن تبنيها وتكييفها مع الخصوصية الخاصة بمتبنيها ، كاسلوب الادارة ، الهيكل الخاص بالمجمع ، خصوصية الملاك وحوكمة الشركات الخاصة ، تتطلب تحليل التشابه والاختلاف بين المعايير المحلية والـ IFRS أي تحليل الفجوة تحليلا شاملا ودقيقا لنجاح عملية التحويل ، فهو ضروري لكل مؤسسة حتى لو كانت مشاكل القطاع متشابهة ، فرغم ان البنوك متشابهة في كثير من الاحيان الا انه دائما هناك اختلافات في الثقافة التنظيمية لكل بنك ، كما ان التحويل الاداري لـ IFRS يتطلب مقاربة شاملة تراعي اربع أقسام رئيسية هي (المحاسبة والتقارير ، الانظمة والعمليات ، الأفراد ، الأعمال) حيث يحتاج التحويل الى التصدي بفعالية لتحديات والفرص المتاحة لاعتماد المعايير الدولية لجميع هذه الجوانب وعرض الدراسة عدد كبير جدا من النتائج المرتبطة بعملية التحويل الى IFRS منها :

- متطلبات افصاح وقياس محاسبي جديدة تؤدي الى المزيد من المعلومات المفصلة ، يجب مراعاة أنواع جديدة من البيانات ، مجالات جديدة ، معلومات تحسب بقواعد واسس مختلفة وتعديل نظام دفتر الأستاذ العام وتغيير أسلوب وثائق العمل كما يتم إنشاء حسابات جديدة أو حدف الحسابات التي لم تعد مطلوبة واعادة تشكيل برامج جديدة للاعلام الالي .
- تصنيف الأصول المالية – محتفظ بها حتى الاستحقاق – تحتاج الى تطوير عمليات القياس التي تحدث قبل الاستحقاق .

✓ L'étude de M Ben Amghar Mourad : 2012

La reglementation prudentielle des banques et des etablissements financiers en Algerie et son degree d adequation au standard de Bâle 1 et Bâle 2

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير بجامعة مولود معمري تيزي وزو بعنوان " **القواعد التنظيمية التحويطة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر ودرجته من معايير بازل 1 وبازل 2.**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى درجة إسهام السلطات النقدية الجزائرية للعمل على تكييف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وفق اتفاقيات بازل 1 وبازل 2 ، وفي الأخير توصل الباحث الى أن السلطات النقدية هي المسؤولة عن تنفيد القواعد التنظيمية لضمان حسن العمل في القطاع المصرفي والمالي في الجزائر .

المطلب الثاني : مميزات هذه الدراسات

يمكن إبراز أهمية هذه أنها تناولت موضوع تطبيق النظام المالي البنكي في البنوك وذلك من عدة جوانب ، فقد أجريت دراسات وبحوث عديدة تناولت متغيرات هذه الدراسة وأبعادها المختلفة ، وتفاوتت في أهدافها ومتغيراتها ، والفئات المستهدفة والبيئات التي أجريت فيها.

فقد اتفقت هذه الدراسات الوطنية لمسعود رواي و محسن بلقاسم من حيث العينة المأخوذة للدراسة التي تناولت عينة من البنوك التجارية في مدينة ورقلة

، وايضا دراسة دادة دليلة التي تناولت عينة من البنوك التجارية ، واختلفت من حيث الأهداف بحيث تهدف الدراسة الحالية الى معرفة هل استخدام النظام المحاسبي المالي كوسيلة تساهم فعلا في تحسين واقع الممارسات المحاسبية للبنوك الجزائرية ، اما عن الدراسات الدولية فنجد دراسة إدمن طارق الذي أخد عينة من البنوك التجارية الأهلية في العراق ودراسة خالد محمد باذيب الذي اخد عينة من البنوك اليمنية ، أما عن الدراسة الأجنبية فنجد دراسة Shamim Houssain And Abdul Alim Baser التي أخدت عينة من البنوك التجارية في بنغلاديش وتم التطرق لهذه الدراسات الاجنبية على رغم انها لا تخص البنوك التجارية لمعرفة مدى توافق البنوك الجزائرية مع البنوك الدولية أو الأجنبية مع جملة التغيرات والتحديثات الخاصة بنظام المحاسبي المالي والممراسات المحاسبية الخاصة به.

كما اختلفت هذه الدراسة مع دراسة دادة دليلة التي تناولت دراسة حالة ، أما فيما يخص الدراسات الدولية فنجد الدراسة التطبيقية لـ خالد محمد عمر باذيب .

خلاصة الفصل:

تم التطرق في الفصل السابق الى الجانب النظري المتعلق بالبنوك التجارية والنظام المحاسبي البنكي ، ومجموعة من الدراسات السابقة .

ومن خلال ماتم تناوله نستخلص أن النظام المحاسبي البنكي والنظام المالي لهما دور كبير في تنظيم وتفعيل البنوك التجارية الجزائرية.

الفصل الثاني :
الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد ان تناولنا في الفصل الاول الاطار النظري لموضوع الدراسة ، سنقوم في هذا الفصل التطبيقي بإسقاط هذه الدراسة على عينة من البنوك الجزائرية وهذا بأخد عينة من العمال من كل بنك ، حيث يتضمن هذا الفصل تحليلا لمجتمع الدراسة والإجراءات المتخذة باستخدام طريقة الاستبيان لقياس مدى تطابق وجهة نظرنا مع مجتمع الدراسة وكذا للتعرف على مدى التزام هذه البنوك بتطبيق النظام ، وكذا مختلف الأدوات المستخدمة وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي spss، وكذلك من خلال عرض نتائج الوصف الإحصائي.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول تناولنا به الطريقة والادوات المستعملة في الدراسة والمبحث الثاني مناقشة وتحليل النتائج .

المبحث الأول : طرق وأدوات الدراسة

يتناول هذا المبحث تقديم المؤسسة محل الدراسة، واهم الأدوات والطرق المستخدمة في الدراسة التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية وتشمل (مجتمع وعينة الدراسة، أدوات الدراسة المستخدمة، أدوات المستخدمة في جمع البيانات،، صدق وثبات ....).

المطلب الاول : طريقة الدراسة

الفرع الاول : تقديم المؤسسة محل الدراسة

أولا : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك التي تمارس نشاطها في ورقلة والوادي، وتتجلى عينة الدراسة من الاطارات العاملة على مستوى هذه البنوك، وقد شمل مجتمع الدراسة ستة بنوك تجارية ناشطة بولاية ورقلة والوادي وهي كما يلي :

البنك الوطني الجزائري BNA .

القرض الشعبي الجزائري CPA.

البنك الخارجي الجزائري BEA.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

بنك التنمية المحلية BDL.

البنك الوطني للإحتياط والتوفير CNEP.

وبناء عليه تم تحديد عينة الدراسة في (60) فرد من العاملين في هذه البنوك

وتم اخد 10 افراد من كل بنك ، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وفق الجدول (2-1) الأتي :

البيـــان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	60	%100
الاستبيانات المستردة	55	%91.66
الاستبيانات الغير مستردة	05	%8.33
الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	14	%23.33
الاستمارات الخاضعة للتحليل	41	%68.33

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني : مصادر جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع البيانات على نوعين من البيانات موضحة كما يلي:

البيانات الثانوية : تمثل هذه البيانات في المجموعة من الكتب والدوريات العربية والاجنبية والدراسات المنشورة والغير منشورة ، والرسائل الجامعية والقوانين والانظمة والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع ، فضلا عن جمع ما تيسر من مصادر متاحة غير شبكة الأنترانت بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزاء أساسيا في إجراء الدراسة الميدانية .

البيانات الاولية : تصنف هذه الدراسة على انها دراسة ميدانية ، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق إستخدام أسلوب الاستقصاء ، حيث تم تصميم الاستبيان وتم صياغة فقراته بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة .

المطلب الثاني : الادوات والاساليب المتبعة في الدراسة

الفرع الأول : أداة الدراسة والتعريف بها

يتكون الاستبيان من جزئين :

- **الجزء الأول** : بحيث تناول المعلومات التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديموغرافية عن المجيبين أنفسهم ، حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على الجنس والشهادة المحصل عليها ، عدد سنوات الخبرة ، الوظيفة ، البنك محل العمل .
- أما **الجزء الثاني** فقد إحتوى على مجموعة من الفقرات والبالغة 25 فقرة حيث تم تقسيم الجزء الثاني الى ثلاث محاور كما يلي :

المحور الاول : يتناول الممارسات المحاسبية في البنوك التجارية وقد خصص بهذا المحور ثمانية فقرات من (1-8).

المحور الثاني : تناول هذا المحور القوائم المالية في البنوك التجارية وقد خصص لهذا المحور ستة فقرات من (09-14).

المحور الثالث : يحتوي هذا المحور على مجموعة من الفقرات والبالغ عددها إحدى عشرة فقرة من (15-25).

ويمكن تلخيص اداة الدراسة التي تصف متغيرات الدراسة وتفسيرها كما يلي :

الجزء الاول : الخصائص الديموغرافية للعينة

الجنس : الجدول (2-2) المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المتغير	ذكر	أنثى
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

العمر : تدرجت الاختبارات كما يلي : **الجدول** (3-2) **المصدر** : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المتغير	أقل من 30 سنة	من 30-40 سنة	من 40-50سنة	أكثر من 50سنة
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

الشهادة المحصل عليها.

مقياس متغير **الشهادة** : **الجدول (4-2) المصدر** : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المتغير	الشهادة العلمية	الشهادة المهنية
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2

البنك محل العمل .

مقياس متغير الدراسة **البنك الجدول (5-2) المصدر** : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المتغير	BADR	BNA	CPA	CNEP	BDL	BEA
الدرجة التي تقيس المغير	1	2	3	4	5	6

الوظيفة الحالية :

مقياس متغير **الدراسة الوظيفة الجدول (6-2) المصدر**: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المتغير	اطار محاسبي	اطار مالي	اطار مكلف بالدراسات	منصب آخر
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

عدد سنوات **الخبرة :الجدول (7-2) المصدر**: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المتغير	اقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	من 10-15 سنة	اكثر من 15 سنوات
الدرجة التي تقيس المتغير	1	2	3	4

الجزء الثاني : محاور الدراسة

❖ مقياس متغير محاور الدراسة : **الجدول (8-2) المصدر:** من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

المحور الاول	X	الممارسات المحاسبية في البنوك	8-1
المحور الثاني	Y	القوائم المالية في البنوك	14-9
المحور الثالث	Z	صعوبات الممارسات المحاسبية في القطاع البنكي في ظلSCF	25-15

وتجدر الاشارة انه مقياس ليكارت الثلاثي للإجابات عينة الدراسة وفقا لما يلي :**الجدول (9-2)**

الاجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة المقايس	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

الفرع الثاني : صدق وثبات أداة الدراسة

❖ **صدق الاستبيان :**

لقد تمت صياغة اسئلة الاستبيان بمساعدة الأساتذة المتخصصين في الميدان انظر الملحق رقم 06 ونظرا لضيق الوقت تم الاستعانة باستبيانين من مكدرتين سابقتين .

❖ **ثبات الاستبيان :**

من اجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها والتأكد من صدقها قمنا بإجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي للفقرات المقياس ، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Conbach Alpha إذ أن هذا الاسلوب يعتمد على اتساق اداء الفرد من فقرة الى اخرى ، ويشير الى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس إضافة الى ذلك فان معامل alpha يزود بتقدير جيد للثبات وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة طبقت معادلة cronbach alpha على درجات أفراد عينة الثبات .

وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة ل alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد لـ $0.60 \leq$ alpha معقولا في البحوث المتعلقة بالادارة والعلوم الانسانية .

ويلاحظ ان المعاملات جيدة لجميع متغيرات الدراسة وهي مناسبة لأغراض الدراسة **الجدول (10-2)**

تسلسل الفقرات	معامل alpha cronbach
25-1	0.659

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

الفرع الثالث : البرنامج والاساليب المستخدمة في معالجة البيانات

تختلف اساليب التحليل الاحصائي من حيث شمولها وعمقها وتعقيدها باختلاف الهدف من اجرائها ، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة . وفرضياتها فقد تم فحص البيانات لغرض اختبار نمودج الدراسة وفرضياتها حيث تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية لعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان حيث تم استخدام الوسائل الاحصائية التالية :

- **المتوسط الحسابي** : وهو المقياس الاوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدامه لاجابات عينة الدراسة من اجل تحديد اهمية العبارات الواردة في الاستبيان .
- الانحراف المعياري : يعتبر هذا المقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس مدى تشتت الاجابات عن الوسط الحسابي للبيانات .

التكرارات والنسب المئوية : ذلك لوصف براء العينة المبحوثة حول متغيرات الدراسة

- **اختبار آلفا كرونباخ** : وذلك من اجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة .
- **تحليل التباين الاحادي (one way anova)** للاختبار تاثيرات المتغير المستقل والمتغير التابع .

النسب المؤوية .

المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث عرض لنتائج العينة محل الدراسة وأهم خصائصها ، وتحليلا لنتائج الدراسة وتأكيد مدى صحة فرضيات الدراسة، استنادا لمخرجات برنامج التحليل الاحصائي spss .

المطلب الاول : عرض نتائج الدراسة وتحليلها

الفرع الاول : وصف خصائص عينة الدراسة

1) الخصائص المعنوية للعينة

✓ **توزيع العينة حسب الجنس :**

تتكون عينة الدراسة من 41 فرد منهم 24 ذكرا و 17 اناثا ، ويوضح الشكل ادناه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ ان نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بنسبة الاناث حيث بلغت عند الذكور 58.5 % في حين بلغت عند الاناث 41.5 %

الجدول (11-2) توزيع العينة حسب **الجنس**

الجنس	تكرار	النسبة
الدكور	24	59%
الاناث	17	41%
المجموع	41	%100

الشكل (1-2)

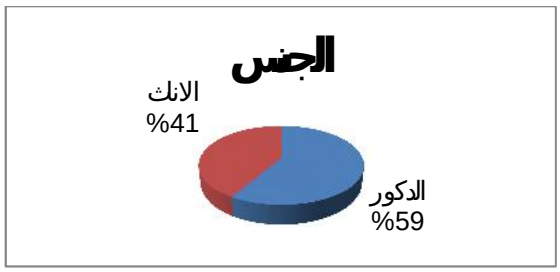

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

✓ **توزيع افراد عينة الدراسة حسب العمر**

من خلال الجدول أدناه والخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب كتغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفرد عينة الدراسة بين فئات وان الفئة العمرية الاكثر تكرارا هي الفئة العمرية من 30-40 سنة بنسبة 51.2% ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 26.8 % ، وفي الاخير تاتي الفئة العمرية اكثر من 50 سنة بنسبة 2.4 % لذا فان الفئة العمرية لاكثر في عينة الدراسة تميل الى اعمار متقدمة في السن نسبيا وهذا يمكن ان ينعكس ايجابيا على نتائج الدراسة اي امتزاج الخبرة والكفاءة العلمية.

الجدول رقم (12-2) توزيع العينة حسب **العمر** **الشكل** (2-2)

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30 سنة	11	%26.8
من 30-40 سنة	21	%51.2
من 40-50 سنة	8	%19.5
اكثر من 50 سنة	1	%2.4
المجموع	41	%100

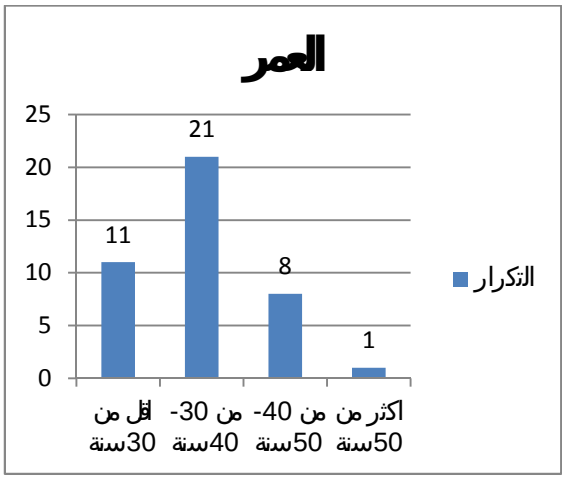

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

✓ **توزيع العينة حسب الشهادة المحصل عليها**

نلاحظ من خلال الجدول ادناه الخاص بتوزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الشهادة المحصل عليها أن الشهادة العلمية استحودت على نسبة اكبر حيث بلغت 75.6 % في حين قدرت نسبة الشهادة المهنية بـ 24.4% ، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي وهذا مما يزيد اهمية الدراسة و النتائج المتوصل اليها .

جدول رقم (13-2): توزيع العينة حسب متغير الشهادة المحصل عليها

الشكل (3-2)

الشهادة المحصل عليها	تكرار	النسبة
الشهادة العلمية	31	%75.6
الشهادة المهنية	10	%24.4
المجموع	41	%100

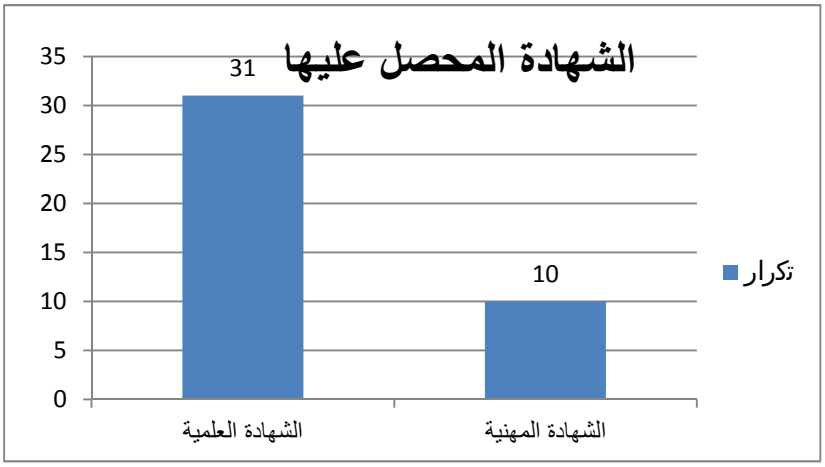

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

✓ **تفريغ افراد العينة من حيث المستوى الوظيفي**

من خلال **الجدول رقم (14-2)** الموضح ادناه ان اكبر فئة وظيفية شاركت في الاجابة على اسئلة الاستبيان هي فئة الثانية حيث بلغت النسبة 46.3% ، تليها فئة منصب مالي بنسبة 24.4 % ، وفئة رئيس مصلحة بنسبة 22% ، وفي الأخير فئة المدراء بنسبة 7.3% .

جدول رقم (14-2) توزيع العينة حس **المستوى الوظيفي**

المنصب	مدير	اطار محاسبي	اطار مالي	رئيس مصلحة	المجموع
التكرار	3	19	10	9	41
النسبة	%7.3	%46.3	%24.4	%22	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

الشكل (2-4)

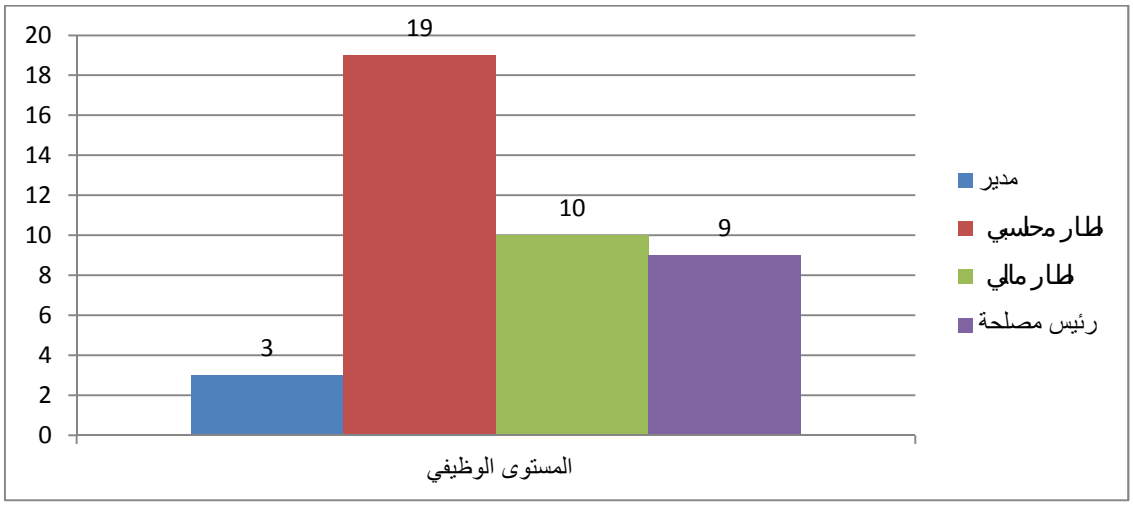

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

✓ **توزيع الافراد حسب متغير الاقدمية**

يمثل **الجدول رقم (15-2)** توزيع الافراد حسب متغير الاقدمية لعينة الدراسة ، حيث نجد ان نسبة افراد العينة الذين لديهم الاقدمية في العمل أقل من 5 سنوات بلغت 29.3% ، في حين بلغت نسبة الافراد الدين لديهم اقدمية تتراوح بين 5-10 سنوات 26.8 % ، وكدلك نسبة الافراد الدين تتراوح اقدميتهم من 10-15 سنة بلغت 26.8% ، اما عن الافراد الدين تزيد اقدميتهم عن 15 سنة فقد بلغت النسبة 17.1% ، نجد أن هذه النسب متقاربة لحد ما .

المنصب	اقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	من 10-15 سنة	اكثر من 15 سنة	المجموع
التكرار	12	11	11	7	41
النسبة	%29.3	%26.8	%26.8	%17.1	%100

الشكل (2-5)

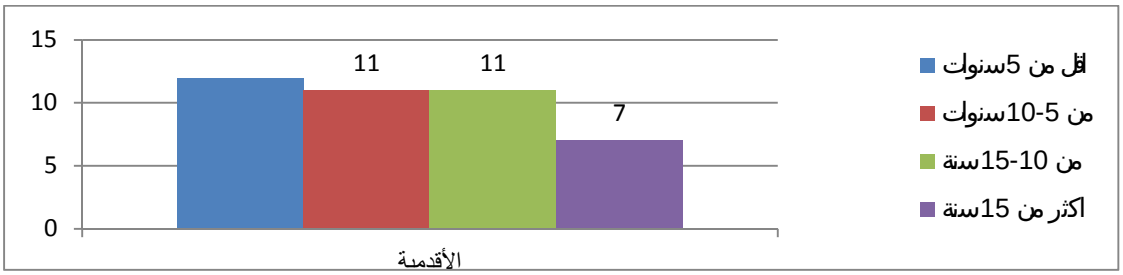

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس الاجابات باستخدام مقياس ليكرت ذي الثلاث درجات لقياس رأي افراد العينة بشان الدراسة التي تضمنها الاستبيان بحيث تحديد مجالات الاجابة على الاسئلة ، وأوزان الاجابات على النحو التالي :

الجدول رقم (2-16): مجالات الاجابات على اسئلة والاوزان المقابلة لها

الاجابة	غير موافق	محايد	موافق
درجة المقياس	1	2	3

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان .

الفرع الثاني : عرض وتحليل النتائج

1) الفرضية الاولى :

للاجابة على هده الفرضية استانت الدراسة بكل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، كما هو موضح في **الجدول رقم (17-2)** ادناه وصف إجابات عينة الدراسة .

جدول رقم : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للممارسات المحاسبية في البنوك التجارية

العبارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة%	النسبة%			
يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح وسهولة التطبيق.	/	3	38	2.97	0.35	موافق
	/	7.3	92.7			
النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية له دور كبيرفي تحديد النشطات البنكية (الاقراض والايداع.....)	/	1	40	2.97	0.15	موافق
	/	2.4	97.6			
يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية باللامركزية أي أن الاعمال المحاسبية توزع على مختلف أقسام البنك.	/	8	33	2.80	0.4	موافق
	/	19.5	80.5			
التحكم والمراقبة في البنك يتطلب وجود اطار موحد للبنك	2	6	33	2.75	0.40	موافق
	4.9	14.6	80.5			
هناك إختلاف كبير من ناحية قواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط الوطني المحاسبي من شأنه خلق صعوبات	1	11	29	2.68	0.52	موافق
	2.4	26.8	70.7			
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك	5	11	25	2.48	0.71	موافق
	12.2	26.8	61			
غياب النصوص التشريعية الموضحة والمفسرة	1	18	22	2.51	0.55	موافق

لآلية سير النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر سببا رئيسيا لتأخير تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	2.4	43.9	53.7			
تعتبر المجموعة المستندية المصدر والقيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها أهمية كبيرة عن باقي المقومات	6	27	8	2.04	0.58	موافق
	14.6	65.9	19.5			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام				2.65	0.23	موافق

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

من خلال **الجدول** رقم (17-2) يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة التي اتجهت الى الموافقة والمؤيدة للفرضية على ان البنوك تتوافق مع متطلبات النظام المحاسبي المالي وهدا من خلال تطبيق الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي حيث تراوحت المتوسطات المحاسبية مابين 2.04-2.97 مقارنة مع المتوسط الحسابي العام الذي قدر بـ2.65 ، في حين تراوح الانحراف المعياري ما بين 0.23-0.70 مقابل انحراف معياري عام قدره 0.23.

- ✓ **الفرضية الثانية :**

للاجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسط الحسابي المرجح والانحرافات المعيارية كما هو موضح في **الجدول (18-2)**

العبـــارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة%	النسبة%			
لا تتميز القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي بالشفافية	6	27	8	2.04	0.54	محايد
	14.6	65.9	19.5			
تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	5	29	7	2.53	0.67	محايد
	12.2	70.7	17.1			
تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه	4	11	26	2.51	0.63	موافق
	9.8	26.8	63.4			

النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009						
المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك والقوائم المالية	3	14	24	2.70	0.55	موافق
	7.3	34.1	58.5			
المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها	2	8	31	2.26	0.67	موافق
	4.9	19.5	75.6			
يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي والمعايير المحاسبية المصرفية	5	20	16	2.26	0.74	محايد
	12.2	48.8	39			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام				2.39	0.28	موافق

المصدر : من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان.

يتضح لنا من خلال الجدول الموضح اعلاه رقم (18-2) الذي يقوم على أن البنوك التجارية تقوم باعداد قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي المتمثل في النظام 09-05 تحديدا بالاستناد للمعايير المحاسبية الدولية . حيث تراوحت المتوسطات المرجحة لها بين 2.04-2.70 بالمقارنة مع المتوسط المرجح العام 2.39 الذي أيد هذه الفرضية في إتجاه موافق ، في حين تراوح الانحراف المعياري من 0.55-0.74 وهذا مقارنة مع الانحراف المعياري العام الذي بلغ 0.28 ومجمل القول يتضح لنا من وجهة نظر عينة الدراسة ان البنوك التجارية ملتزمة بما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص اعداد القوائم المالية .

الفرضية الثالثة :

للاجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسط الحسابي المرجح والانحرافات المعيارية كما هو موضح في **الجدول رقم (19-2)**

العبـــارة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	النسبة %	النسبة%	النسبة%			
البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق هذا النظام	7	16	18	2.21	0.41	موافق
	17.1	39	43.9			
من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي القديم	/	32	9	2.68	0.61	محايد
	/	78	22			
نظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري لا يتلاءم مع النظام المحاسبي المالي.	3	7	31	2.63	0.53	موافق
	7.3	17.1	75.6			
النظام الجبائي الحالي لا يتوافق مع النظام المحاسبي المالي.	1	13	27	2.68	0.47	موافق
	2.4	31.7	65.9			
توجد صعوبات في تطبيق بعض قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي الجزائري خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية.	/	13	28	2.65	0.48	موافق
	/	31.7	68.3			
لا يمكن في السوق الجزائرية تقييم الاصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة.	/	14	27	2.70	0.55	موافق
	/	34.1	65.9			
لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة..	2	8	31	2.70	0.60	موافق
	4.9	19.5	75.6			

تحديث النظام الجبائي الجزائري هي ضرورة التوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي	3	6	32	2.60	0.54	موافق
	7.3	14.6	78			
يجب إيجاد نظام معلومات محاسبي في القطاع البنكي يتلاءم مع قواعد النظام المحاسبي المالي.	1	14	26	2.53	0.63	موافق
	2.4	34.1	63.4			
هل تؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر ؟	3	13	25	2.48	0.74	موافق
	7.3	31.7	61			
هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟	2	14	25	2.48	0.74	موافق
	4.9	34.1	61			
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام				2.58	0.28	موافق

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال مطالعة البيانات الوادة في الجدول رقم (19-2) أن المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت مابين (2.21-2.70) ، بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام الدي بلغ 2.58 ، اما عن الانحراف المعياري فقد تراوح بين (0.41-0.74) مقابل انحراف معياري العام الذي قدر بـ 0.28 حيث يضح لنا أن وجهة نظر العينة لهذه الفرضية أن افراد العينة يعتبرون بأن الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي تواجه العديد من الصعوبات و التحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي .

الفرع الثاني:اختبار T- test واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA):

أولا: اختبار (T- test)

يستخدم اختبار(t) لعينة واحدة للحكم على مدى معنوية الفروق بين متوسط عينة ومتوسط المجتمع أو بين متوسط عينة وقيمة ثابتة محددة سلفا ويقوم برنامج spss بحساب اختبار(t) للعينة الواحدة من خلال استخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة ومتوسط المجتمع:

ولتحليل فقرات الاستبيان، نعتمد على أن تكون العبارات ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 وقيمة(t) المحسوبة أكبر من (t) الجدولية.

إذا كان sig أقل من 0.05 نقبل الفرضية H0، أما إذا كانت sigأكبر من0.05 نرفض H0 ونقبل **الفرضية H1.**

اختبار الفرضية الأولى:

" يتوافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك "

H0:" يتوافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك "

H1:"لا يتوافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك "

الجدول رقم(20-2): اختبار T-testللفرضية الأولى

T المحسوبة	المتوسط الحسابي	الدلالة Sing	نتيجة الفرضية
66.215	2.65	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ(2.65) بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي(2) المعتمد في المقاس، أما مستوى الدلالة المقدر ب(0.000) أقل من 0.05. لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0 ، يتوافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك .

اختبار الفرضية الثانية :

" يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي "

H0: " يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي "

H1: " لا يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي "

الجدول رقم(21- 2): اختبار T-test للفرضية الثانية

T المحسوبة	المتوسط الحسابي	الدلالة Sing	نتيجة الفرضية
33.538	2.39	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ(2.39) بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي(2) المعتمد في المقاس، أما مستوى الدلالة المقدر ب(0.000) أقل من 0.05.

لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0، يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي.

اختبار الفرضية الثالثة:

"يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي "

H0:" يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي "

H1: " لا يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي "

الجدول رقم(22-2): اختبارT-test للفرضية الثالثة

T المحسوبة	المتوسط الحسابي	الدلالة Sing	نتيجة الفرضية
62.823	2.58	0.000	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ(2.58) بحيث أنه يتخطى المتوسط الحسابي الفرضي(2) المعتمد في المقاس، أما مستوى الدلالة المقدر ب(0.000) أقل من 0.05.

لذلك نقبل الفرضية الصفرية H0، يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي.

ثانيا :تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

أولا علاقة **الجنس** لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا الجنس

المتغير التابع الممارسات المحاسبية **جدول رقم (23-2)**

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.081	2	.040	1.023	.369
Intra-groupes	1.501	38	.040		
Total	1.582	40			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

ثانيا علاقة **العمر** لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا للعمر

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية **جدول رقم (24-2)**

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.103	3	.034	.856	.472
Intra-groupes	1.480	37	.040		
Total	1.582	40			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

ثالثا علاقة **الشهادة** لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية **جدول رقم (25-2)**

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.034	2	.017	.421	.659
Intra-groupes	1.548	38	.041		
Total	1.582	40			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

رابعا علاقة **المؤسسة** لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية **جدول رقم (26-2)**

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.360	5	.072	2.064	.094
Intra-groupes	1.222	35	.035		
Total	1.582	40			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

خامسا علاقة **المستوى** لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية جدول رقم (27-2)

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.037	3	.012	.296	.828
Intra-groupes	1.545	37	.042		
Total	1.582	40			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

سادسا علاقة **الاقدمية** لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية **جدول رقم (28-2)**

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.090	3	.030	.741	.534
Intra-groupes	1.493	37	.040		
Total	1.582	40			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج spss .

ومن خلال النتائج الخاصة بتحليل ANOVA يتضح لنا ان البيانات المتعلقة بمجتمع العينة ليس لها تأثير واضح على نتائج الاستبيان حيث لا توجد فروقات كبيرة بين مختلف افراد العينة .

الفرع الثالث: ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الجدول رقم(29-2): ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة النهائية
1- يتوافق النظام المحاسبي مع الممارسات المحاسبية في البنوك	قبول الفرضية
2- يتم عرض القوائم المالية للبنوك التجارية في ظل النظام المحاسبي المالي	قبول الفرضية
3- يواجه القطاع البنكي الجزائري بعض الصعوبات والتحديات في تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي	قبول الفرضية

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائجspss

خلاصة الفصل :

من خلال هذه الدراسة والتي خصصناها لمعرفة آراء أفراد العينة حول مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي تبين لنا ان هناك التزام من طرف هته البنوك بتطبيق ما جاء به النظام المحاسبي المالي المصرفي على الرغم من حداثته ، وقد تبين للطالب من خلال هاته الدراسة عدم وجود أثر للنظام المحاسبي على الممارسات المحاسبية حسب راي افراد العينة وهذا راجع لجملة من الصعوبات منها ضعف التأطير بالإضافة الى صعوبات المحيط المحاسبي.

خاتمة

من خلال دراستنا لواقع الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ضل النظام المحاسبي المالي ، كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة مدى تطبيق والتحكم في ادوات النظام المحاسبي المالي من خلال مختلف الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية، لقد قمنا ببناء فصلين لهذا الموضوع وانطلاقا من مجموعة من الفرضيات الأساسية.

ومن خلال جملة نتائج الفصلين خاصتا فيما يخص الفصل التطبيقي للدراسة الميدانية، يظهر أن هناك إدراك من المستجوبين أو لعينة الدراسة لمدى اهمية التحول الدي شهدته البنوك في اطار تطبيق النظام المحاسبي المالي والوعي تام بضرورة سرعة التأقلم مع هذا النظام من خلال تطوير الممارسات المحاسبية وجعلها تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي. وهذا لما تلعبه البنوك التجارية الجزائرية من دور كبير لدفع عجلة الاقتصاد .

النتائج الدراسة المتوصل إليها:

تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

- لم تعطى الفرصة الكافية فيما يخص الوقت للبنوك لتطبيق الامثل للنظام المحاسبي المالي، وتهيئة مناخ البنوك لتوفير متطلبات النظام المحاسبي المالي .
- تحفظ البنوك التجارية الجزائرية عند تقديم المعلومات وهذا منافي لما جاء به النظام المحاسبي المالي ، الذي يحث على ضرورة تقديم مستويات عالية من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات الضرورية لاتخاد القرار ، وهذا بسبب تعود أغلب البنوك الجزائرية على التكتم والسرية .
- ضعف التكوين والتأطير في ما يخص النظام المحاسبي المالي لقطاع البنوك ، وعدم وجود برنامج مسطر لذلك .
- صعوبات كبيرة لتغيير الاعراف والعادات المحاسبية التي كانت سائدة سابقا اثناء ممارسة المخطط المحاسبي السابق ، والتي تحتاج الى وقت طويل لتغييرها .
- صعوبات في قياس العقارات الموظفة في القطاع البنكي
- توجد بعض الصعوبات الناجمة الى عدم تلائم نظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي مع قواعد النظام المحاسبي المالي ومتطلباته .

- ومن خلال كل ما ذكر يمكن القول أن الممارسات المحاسبية غير فعالة في البنوك الجزائرية وهذا من وجهة نظر عينة الدراسة .

- **التوصيات والاقتراحات:**

- بعد استعراض كل من الجانب النظري ، والدراسة الميدانية وتحليلها، وبعد استنتاج نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات أهمها:

- اصلاح نظام التعليم والتكوين في الجزائر الخاص بالممارسات المحاسبية في قطاع البنوك
- تبني المعايير الدولية المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري لما له من أثر ايجابي على الممارسات المحاسبية خاصتا في ما يخص قواعد الافصاح والقياس .
- تشجيع البحث العلمي في هذا المجال .
- يجب اعطاء وقت كافي للبنوك للتأقلم مع النظام المحاسبي المالي ، وهذا بسبب تعقيد العمليات المحاسبية البنكية

- **أفاق البحث:**

- ويمكن في نهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض النقاط الجديرة دراسة وهي:
- المعالجة المحاسبية البنكية في ظل النظام المحاسبي البنكي
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الممارسات المحاسبية البنكية في الجزائر .
- اعادة دراسة الموضوع مع توسيع نطاق العينة لتشمل مجموعة من الولايات .

قائمة المراجع

أ. الكتب:

1. حسن بن هاني ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، دار الكندي ، الأردن ،2003،.
2. عبد الإله نعمة جعفر ، **النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين**، دار المناهج ، الأردن ، 2007.
3. سليمان بوذياب ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996.
4. معزوي لندة ، لمواسي هجيرة ، "**مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية** " " حالة البنوك " ، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003،.
5. خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2004 .
6. جمال لعمارة ، **المصارف الإسلامية** ، دار النبأ ، الجزائر ، 1996..
7. صالح الامين الأرباح ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، مطبعة الدار الجماهيرية ، ليبيا ، 1991.
8. زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2003.
9. نعمة الله نجيب ، محمود يونس ، عبد النعيم مبارك ، **اقتصاديات النقود المصرفية والسياسات النقدية** ، الدار الجامعية ، العبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1997.
10. زياد رمضان ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان 2001.
11. ضياء مجيد الموسوي ، **اقتصاديات النقود والبنوك** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2002.
12. احمد فريد مصطفى ، محمد فريد عبد المنعم عفر ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة الشهاب ، الاسكندرية ، 2000 .
13. محمود يونس ، عبد المنعم مبارك ، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003.
14. منير ابراهيم هندي ، **ادارة البنوك التجارية " مدخل اتخاذ القرارات** " ، مركز الدلتا للطباعة ، الاسكندرية ، الطبعة الثالثة ،2000.
15. ..
16. محمد جمال علي هلالي ، **عبد الرزاق شحادة ، محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية وشركات التأمين)** ، دار الناهج ، عمان ، 2007.
17. فائق شقير ، عاطف الاخرس ، عبد الرحمن سالم ، **محاسبة البنوك ، الطبعة الثانية** ، دار الميسرة ، الأردن ، 2008.
18. خالد أمين عبد الله ، **العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ، الاردن ،1998.
19. جعفر عبد، حامد عدنان الشريف ، حمدي الشريف ، **اصول المحاسبة** ، دار الصفاء ، 2001.
20. الاله نعمة ، **نظم التامين وشركات البنوك في المحاسبة** ، دار الأولى ، عمان، الناهج ، 2007 .

21.صالح الرزق ، زواني عبد الكريم ، **أصول المحاسبة** ، دار الفكر للنشر، بيروت ، 1992.

22.منصور بن عون بن عبد الحكيم ، **التنظيم المحاسبي (محاسبة عامة وأعمال نهاية السنة)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1996.

23.فؤاد توفيق ياسين ، أحمد عبد الله درويش ، **المحاسبة المصرفية** ، دار اليازوري العلمية ، الأردن ، 1996.

ب. المذكرات:

1. عزيزة بن سمينة ، **إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية** ، رسالة ماجستار غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2002.
2. رولا لايقة كاسر ، **القياس و الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار** ، مدكرة ماجستير ، جامعة تشرين ، سوريا ، 2007 .

ج. الجرائد والمجلات:

1. نصر الدين بن نذير ، عمار بوشناق ، **جدول تدفقات الخزينة** ، ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصداية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 13-14-15 أكتوبر 2009.
2. المادة 03 من القانون رقم 07-11 **المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25-11-2007 ، الجزائر .
3. النظام رقم 09-08 **المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للادوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية** ، بتاريخ 25نوفمبر2010 ، العدد 14، الجردية الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
4. النظام رقم 09-04 **المتعلق بمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية** ، بتاريخ 29ديسمبر 2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

نظام رقم 09-05 متضمن **إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها** ، بتاريخ 29 ديسمبر 2009 ، العدد 76 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 الذي يحدد **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد وسيرها** ، العدد رقم 19 .

أحمد لعماري،**نظام المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية** ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة قسنطينة ،العدد 21، 2004

د. الملتقيات:

6. صرامة عبد الوحيد ، **النظام المحاسبي نظرة جديدة للتحليل المالي قراءة في جدول حسابات النتائج** ، الملتقى الوطني الاول حول حوكمة المحاسبية للمؤسسات واقع وتداعيات وآفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، يومي 8-7 ديسمبر 2010.

هـ. مراجع باللغة الاجنبية:

1. Ammour Benhalima ، **pratique des techniques bancaires bancaires** ، Edition dehleb ،Alger ، 1997.

الملاحق

ملحق رقم 01:

عرض مدونة الحسابات الخاصة بالبنوك و المؤسسات المالية .

الصنف 1: حسابات عمليات الخزينة و عمليات مابين المصاريف

10- الصندوق
11- البنوك المركزية –الخزينة العمومية – مراكز الصكوك البريدية
12- الحسابات العادية
13- حسابات السلفيات و الاقتراضات
14- قيم مستلة على سبيل الأمانة
15- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
16- قيم غير محملة مبالغ أخرى مستحقة
17- عمليات داخلية في الشبكة
18- ديون مشكوك فيها
19- خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 2 : حسابات العمليات مع الزبائن

20- قروض الزبائن
22- حسابات الزبائن
23- سلفيات اقترضات
24- قيم مستلمة على سبيل الأمانة
25- قيم ممنوحة على سبيل الأمانة
26- قيم غير محملة و مبالغ أخرى مستحقة
28- ديون مشكوك فيها

الصنف 3 : حسابات الحافظة – سندات و حسابات التسوية

30 – عمليات على السندات
31- أدوات شرطية
32-قيم قيد التحصيل و حسابات مستحقة الاداء بعد تحصيلها
33- ديون مكونة من السندات
34- مدينون و دائنون متنوعون
35- استخدمات متنوعة
36- حسابات انتقالية و حسابات متنوعة
37- حسابات الربط
38- ديون مشكوك فيها
39 – خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 4 : حسابات القيم الثابتة

40- سلفيات تابعة
41- حصص في المؤسسات المرتبطة ،سندات مساهمة و سندات نشاط الحافظة
42- القيم الثابتة المادية و غير مادية
44- الايجار البسيط
45- مخصصات الفروع في الخارج
46- خسائر القيم على القيم الثابتة
47- الاهتلاكات
48- ديون مشكوك فيها
49 خسائر القيمة على الديون المشكوك فيها

الصنف 5 :رؤوس الاموال الخاصة و العناصر المماثلة

50- نواتج و أعباء مماثلة – خارج دورة الاستغلال
51- مؤونات المخاطر و الاعباء
52- مؤونات منظمة
53- ديون تابعة
54- أموال لمواجهة المخاطر البنكية العامة
50- نواتج و أعباء مماثلة – خارج دورة الاستغلال
51- مؤونات المخاطر و الاعباء
52- مؤونات منظمة
53- ديون تابعة
55- علاوات مرتبطة براس المال و الاحتياطات
56- رأس المال
58- ترحيل من جديد
59- نتيجة الدورة

الصنف 6 : حسابات الأعباء

60-أعباء الاستغلال البنكي
62- خدمات
63- أعباء المستخدمين
64- الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
66- أعباء متنوعة
67- العناصر غير عادية – الأعباء
68- مخصصات الاهتلاكات و المؤونات القيمة
69- الضرائب على النتائج و العناصر المماثلة

الصنف 7 : حسابات النواتج

70- نواتج الاستغلال البنكي

76 – نواتج متنوعة

77- العناصر غير عادية – نواتج

78- الاسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات

الصنف 9 : حسابات خارج الميزانية

90- التزامات التمويل

91- التزامات الضمان

92- التزامات على السندات

93- عمليات على العملات الصعبة

94- حسابات تسوية العملات الصعبة خارج الميزانية

96- التزامات أخرى

التزامات مشكوك فيها

المصدر : الجريدة الرسمية ،النظام 09-04 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 العدد 76 ، ص 13-14 .

- ملحق رقم 02 :

نموذج قائمة الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

الميزانية ب آلاف دج

	الأصـــول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
1	الصندوق،البنك المركزي،الخزينة العمومية،مركز الصكوك البريدية			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية – الأصول			
8	الضرائب المؤجلة – الأصول			
9	أصول أخرى			
10	حسابات التسوية			
11	المساهمات في الفروع،المؤسسات المشتركة، أو الكيانات المشاركة			
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية			
14	الأصول الثابتة غير المادية			
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول			

– الميزانية بآلاف دج

	الأصـــول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن .1
1	البنك المركزي			
2	ديون تجاه الهيئات المالية			
3	ديون تجاه الزبائن			
4	ديون ممثلة بورقة مالية			
5	الضرائب الجارية – خصوم			
6	الضرائب المؤجلة – خصوم			
7	خصوم أخرى			
8	حسابات التسوية			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء			
10	إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة			
12	ديون تابعة			
13	رأس المال			
14	علاوة مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات			
16	فارق التقييم			
17	ترحيل من جديد (+ / –)			
18	نتيجة السنة المالية (+ / –)			
	مجموع الخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية ، النظام : 09 –05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 العدد 76 ، ص 18 .

ملحق رقم 03 :

نموذج قائمة خارج الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي

خارج الميزانية بآلاف دج

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن.1
أ	**التزامات ممنوحة :**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن			
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات الضمان بأمر من الزبائن			
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها :**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية			
8	التزامات أخرى محصل عليها			

المصدر :الجريدة الرسمية ، النظام 09- 05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ،العدد 76 ،ص23.

ملحق رقم 04 :

نموذج جدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي

حسابات النتائج بآلاف دج

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن 1
1	+ فوائد ونواتج مماثلة ؛			
2	– فوائد و اعباء مماثلة ؛			
3	+عمولات (نواتج) ؛			
4	– عمولات (اعباء) ؛			
5	+/– ارباح صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض معاملة.			
6	+/– ارباح او خسائر صافية على الاصول المالية متاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الاخرى ؛			
8	– اعباء النشاطات الاخرى ؛			
9	**الناتج البنكي الصافي**			
10	– اعباء استغلال عامة ؛			
11	– مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية و غير المادية؛			
12	**الناتج الاجمالي للستغلال**			
13	– مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غيلر قابلة للاسترداد ؛			
14	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استراد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛			
15	**ناتج الاستغلال**			
16	+/– ارباح او خسائر صافية على اصول مالية اخرى ؛			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج) ؛			
18	– العناصر غير عادية (اعباء) ؛			
19	**نتاج قبل الضريبة**			
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها ؛			
22	النتيجة المحاسبية الصافية			

المصدر :الجريدة الرسمية ،النظام 09 – 05 المؤرخ في 18 اكتوبر 2009 ،العدد 76 ،ص 24 .

ملحق رقم 05.

نمودج جدول تدفق الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي (طريقة غير مباشرة)

جدول سيولة الخزينة بالالف دينار جزائري

		ملاحظة	سنة ن	سنة ن+1
1	ناتج قبل الضريبة.			
2	+/- مخصصات صافية الاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية.			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى			
4	+/- مخصصات صافية للؤونات و الخسائر القيمة الأخرى.			
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار.			
6	+/- نواتج /أعباء من أنشطة التمويل.			
7	+/- حركات أخرى.			
8	= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمال العناصر 2 إلى 7).			
9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية.			
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن.			
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية.			
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غيرالمالية.			
13	+/- الضرائب المدفوعة.			
14	= انخفاض /(ارتفاع)صافي الأصول و الخضوع المتأتية من الأنشطة العمالتية (إجمالي العناصر 9 غلى13).			
15	إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط الماليتي (إجمالي العنصرين 16 و 14) (أ).			
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية ،بما فيها ،المساهمات.			
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة.			
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية.			
19	إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب).			
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين .			
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل.			
22	إجمالي التدفقات الصافية المرتبطة بعمليات التمويل(إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج).			

المصدر :الجريدة الرسمية ،النظام 09 – 05 المؤرخ في 18 اكتوبر2009 ،العدد 76 ،ص 24 .

ملحق رقم 6

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلـمـي
جامعـة قـاصـدي مربـاح – ورقلـة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص دراسات محاسبية وجبائيه معمقة
استمارة استبيان في اطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر
بعنوان : تقييم الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية في ظل SCF
دراسة ميدانية لعين لمجموعة من البنوك

سيدي ، سيدتي :

في إطار تحضير مذكرة ماستر ، أضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يتعلق بدارسة فعالية الممارسات المحاسبية في البنوك الجزائرية وذلك في ضل النظام المحاسبي المالي ،راجينا من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي ، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة ، وهذا سعيا منا لمعرفة نظركم كمهنيين بمؤسستكم أو كمسئولين.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة في توضيح وتحليل موضوع البحث أو لما سيترتب عليه من نتائج يمكن تعميمها ، نعتقد بأنكم سوف تولون كل الاهتمام والجدية في الاجابة على هذه الأسئلة، علما أن معلوماتكم لن تستخدم الا في إطار البحث العلمي وإثراء موضوع البحث، ونشكركم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام
الطالب سليماني العيد

ملاحظة : يرجى التكرم بوضع إشارة (×) واحدة أمام الخانة المناسبة للإجابة .

✓ **المعلومات والبيانات الأولية :**

1- **الجنس :** ☐ ذكر ☐ أنثى

2- **السن :** ☐ أقل من 30سنة ☐ 31- 40 سنة ☐ 41-50 سنة ☐ أكبر من 50 سنة

3- **الشهادة المحصل عليها :** ☐ شهادة علمية ☐ شهادة مهنية

4- **المؤسسة / البنك محل العمل:**

☐ BADR (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) ☐ BNA (البنك الوطني الجزائري)

☐ CPA (القرض الشعبي الجزائري) ☐ CNEP (بنك الوطني للاحتياط والتوفير)

☐ BDL (بنك التنمية المحلية) ☐ BEA (البنك الخارجي الجزائري)

5- المستوى الوظيفي :

☐ مدير ☐ إطار محاسبي ☐ إطار مالي ☐ رئيس مصلحة

☐ منصب أخر حدده : .....

6- **الأقدمية :**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة .

✓ **الممارسات المحاسبية في البنوك :**

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
01	يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح وسهولة التطبيق .			
02	النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية له دور كبير في تحديد النشطات البنكية (الاقراض والايداع .....)			
03	يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية باللامركزية أي أن الاعمال المحاسبية توزع على مختلف أقسام البنك .			
04	التحكم والمراقبة في البنك يتطلب وجود اطار موحد للبنك			
05	هناك إختلاف كبير من ناحية قواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط الوطني المحاسبي من شأنه خلق صعوبات			
06	يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك			
07	غياب النصوص التشريعية الموضحة والمفسرة لآلية سير النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر سببا رئيسيا لتأخير تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك			
08	تعتبر المجموعة المستندية [1] المصدر والقيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها أهمية كبيرة عن باقي المقومات .			

[1] هي من بين أهم مقومات النظام المحاسبي وتتكون من مستندات داخلية و التي يتم اعدادها من قبل البنك (حوافظ إيداع صورة الخطاب ضمان) ومستندات خارجية.

✓ **القوائم المالية في البنوك التجارية**

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
09	لا تتميز القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي بالشفافية.			
10	تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعداد القوائم المالية 2والتغيرات التي تطرأ عليها.			
11	تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009[3]			
12	المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك والقوائم المالية			
13	المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها			
14	يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي والمعايير المحاسبية المصرفية .			

✓ **صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي**

الرقم	العبارات	غير موافق	محايد	موافق
15	البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق هذا النظام			
16	من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي القديم			
17	نظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري لا يتلاءم مع النظام المحاسبي المالي .			
18	النظام الجبائي الحالي لا يتوافق مع النظام المحاسبي المالي .			
19	توجد صعوبات في تطبيق بعض قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي الجزائري خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية[4] .			
20	لا يمكن في السوق الجزائرية تقييم الاصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة .			
21	لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة..			
22	تحديث النظام الجبائي الجزائري هي ضرورة التوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي			
23	يجب إيجاد نظام معلومات محاسبي في القطاع البنكي يتلاءم مع قواعد النظام المحاسبي المالي .			
24	هل تؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر ؟			
25	هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟			

[2] تعرف بانها مخرجات النظام المحاسبي وتتمثل في الميزانية ،خارج الميزانية ،حسابات النتائج ،جدول تدفق الخزينة ،جدول تغير الخاص والملحق.

[3] يتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها يهدف الى تحديد شروط اعداد ونشر الكشوفات المالية والمؤسسات المالية .

[4] الأداة المالية هي كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر.

✓ **أذكر بعض صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري واقترح حلولا لها (اختياري)**

1- .....

.....

.....

.....

.....

2-.....

.....

.....

.....

3- .....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم 7: مخرجات الـ SPSS

معام اتساق الفا كرونبخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.659	25

Tableau de fréquences

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	24	58.5	58.5	58.5
	2.00	16	39.0	39.0	97.6
	3.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

السن

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	11	26.8	26.8	26.8
	2.00	21	51.2	51.2	78.0
	3.00	8	19.5	19.5	97.6
	4.00	1	2.4	2.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

الشهادة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	31	75.6	75.6	75.6
	2.00	7	17.1	17.1	92.7
	3.00	3	7.3	7.3	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المؤسسة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	8	19.5	19.5	19.5
	2.00	9	22.0	22.0	41.5
	3.00	5	12.2	12.2	53.7
	4.00	8	19.5	19.5	73.2
	5.00	5	12.2	12.2	85.4
	6.00	6	14.6	14.6	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المستوى

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	19	46.3	46.3	53.7
	3.00	10	24.4	24.4	78.0
	4.00	9	22.0	22.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

الاقدمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	12	29.3	29.3	29.3
	2.00	11	26.8	26.8	56.1
	3.00	11	26.8	26.8	82.9
	4.00	7	17.1	17.1	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح وسهولة التطبيق .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	3	7.3	7.3	7.3
	3.00	36	87.8	87.8	95.1
	4.00	2	4.9	4.9	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية له دور كبيرفي تحديد النشطات البنكية (الاقراض والايداع .....)

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	1	2.4	2.4	2.4
	3.00	40	97.6	97.6	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية باللامركزية أي أن الاعمال المحاسبية توزع على مختلف أقسام البنك .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	8	19.5	19.5	19.5
	3.00	33	80.5	80.5	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

التحكم والمراقبة في البنك يتطلب وجود اطار موحد للبنك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	2	4.9	4.9	4.9
	2.00	6	14.6	14.6	19.5
	3.00	33	80.5	80.5	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

هناك إختلاف كبير من ناحية قواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط الوطني المحاسبي من شأنه خلق صعوبات

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	2.4	2.4	2.4
	2.00	11	26.8	26.8	29.3
	3.00	29	70.7	70.7	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	12.2	12.2	12.2
	2.00	11	26.8	26.8	39.0
	3.00	25	61.0	61.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

غياب النصوص التشريعية الموضحة والمفسرة لآلية سير النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر سببا رئيسيا لتأخير تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	2.4	2.4	2.4
	2.00	18	43.9	43.9	46.3
	3.00	22	53.7	53.7	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

تعتبر المجموعة المستندية المصدر والقيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها أهمية كبيرة عن باقي المقومات .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	6	14.6	14.6	14.6
	2.00	27	65.9	65.9	80.5
	3.00	8	19.5	19.5	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

لا تتميز القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي بالشفافية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	12.2	12.2	12.2
	2.00	29	70.7	70.7	82.9
	3.00	7	17.1	17.1	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	4	9.8	9.8	9.8
	2.00	11	26.8	26.8	36.6
	3.00	26	63.4	63.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	14	34.1	34.1	41.5
	3.00	24	58.5	58.5	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك والقوائم المالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	2	4.9	4.9	4.9
	2.00	8	19.5	19.5	24.4
	3.00	31	75.6	75.6	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	12.2	12.2	12.2
	2.00	20	48.8	48.8	61.0
	3.00	16	39.0	39.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي والمعايير المحاسبية المصرفية .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	7	17.1	17.1	17.1
	2.00	16	39.0	39.0	56.1
	3.00	18	43.9	43.9	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق هذا النظام

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	32	78.0	78.0	78.0
	3.00	9	22.0	22.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي القديم

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	7	17.1	17.1	24.4
	3.00	31	75.6	75.6	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

نظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري لا يتلاءم مع النظام المحاسبي المالي .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	2.4	2.4	2.4
	2.00	13	31.7	31.7	34.1
	3.00	27	65.9	65.9	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

النظام الجبائي الحالي لا يتوافق مع النظام المحاسبي المالي .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	13	31.7	31.7	31.7
	3.00	28	68.3	68.3	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

توجد صعوبات في تطبيق بعض قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي الجزائري خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	14	34.1	34.1	34.1
	3.00	27	65.9	65.9	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

لا يمكن في السوق الجزائرية تقييم الاصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	2	4.9	4.9	4.9
	2.00	8	19.5	19.5	24.4
	3.00	31	75.6	75.6	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة..

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	6	14.6	14.6	22.0
	3.00	32	78.0	78.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

تحديث النظام الجبائي الجزائري هي ضرورة التوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	2.4	2.4	2.4
	2.00	14	34.1	34.1	36.6
	3.00	26	63.4	63.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

يجب إيجاد نظام معلومات محاسبي في القطاع البنكي يتلاءم مع قواعد النظام المحاسبي المالي .

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	7.3	7.3	7.3
	2.00	13	31.7	31.7	39.0
	3.00	25	61.0	61.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

هل تؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر ؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	2	4.9	4.9	4.9
	2.00	14	34.1	34.1	39.0
	3.00	25	61.0	61.0	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	6	14.6	14.6	14.6
	2.00	9	22.0	22.0	36.6
	3.00	26	63.4	63.4	100.0
	Total	41	100.0	100.0	

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
يتميز النظام المحاسبي المالي المصرفي الجزائري بالوضوح وسهولة التطبيق .	41	2.9756	.35269
النظام المحاسبي المالي في البنوك التجارية له دور كبيرفي تحديد النشطات البنكية (الاقراض والايداع .....)	41	2.9756	.15617
يتميز النظام المحاسبي في البنوك التجارية باللامركزية أي أن الاعمال المحاسبية توزع على مختلف أقسام البنك .	41	2.8049	.40122
التحكم والمراقبة في البنك يتطلب وجود اطار موحد للبنك	41	2.7561	.53761
هناك إختلاف كبير من ناحية قواعد التسجيل والتقييم في النظام المحاسبي المالي البنكي والمخطط الوطني المحاسبي من شأنه خلق صعوبات	41	2.6829	.52149
يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجزائري مع احتياجات البنوك	41	2.4878	.71141
غياب النصوص التشريعية الموضحة والمفسرة لآلية سير النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر سببا رئيسيا لتأخير تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك	41	2.5122	.55326
تعتبر المجموعة المستندية المصدر والقيد الاول في النظام المحاسبي للبنوك التجارية هل يعطيها أهمية كبيرة عن باقي المقومات .	41	2.0488	.58954
لا تتميز القوائم المعدة وفق المخطط الوطني المحاسبي بالشفافية.	41	2.0488	.54549
تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	41	2.5366	.67445
تلتزم البنوك التجارية الجزائرية في إعدادها للقوائم المالية بما نص عليه النظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009	41	2.5122	.63726
المعلومات الصادرة عن القوائم المالية ضمن النظام المحاسبي المصرفي تعطي صورة صادقة عن سير حسابات البنك والقوائم المالية	41	2.7073	.55874
المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية من قبل البنوك التجارية لا تعتبر كافية لتلبي احتياجات المستفيدين منها	41	2.2683	.67173
يوجد اختلافات في نوع القوائم المالية المعدة على مستوى البنوك التجارية ضمن النظام المحاسبي المالي المصرفي والمعايير المحاسبية المصرفية .	41	2.2683	.74244
البنوك في الجزائر لم تستعد جيدا لتطبيق هذا النظام	41	2.2195	.41906

من الصعب على المحاسب التخلي على الممارسة المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي القديم	41	2.6829	.60988
نظام المعلومات المحاسبي في القطاع البنكي الجزائري لا يتلاءم مع النظام المحاسبي المالي .	41	2.6341	.53647
النظام الجبائي الحالي لا يتوافق مع النظام المحاسبي المالي .	41	2.6829	.47112
توجد صعوبات في تطبيق بعض قواعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في القطاع البنكي الجزائري خاصة فيما يتعلق بالأدوات المالية .	41	2.6585	.48009
لا يمكن في السوق الجزائرية تقييم الاصول والخصوم المالية بالقيمة العادلة .	41	2.7073	.55874
لا يمكن في القطاع البنكي الجزائري تقييم الأصول والخصوم المالية بالتكلفة المهتلكة..	41	2.7073	.60183
تحديث النظام الجبائي الجزائري هي ضرورة التوافق مع قواعد النظام المحاسبي المالي	41	2.6098	.54213
يجب إيجاد نظام معلومات محاسبي في القطاع البنكي يتلاءم مع قواعد النظام المحاسبي المالي .	41	2.5366	.63630
هل تؤيد فكرة إصلاح نظام التعليم والتكوين المحاسبي في الجزائر ؟	41	2.5610	.59367
هل ترى بأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سيكون له أثر إيجابي على الممارسة المحاسبية ؟	41	2.4878	.74572
الممارسات المحاسبية في البنوك	41	2.6555	.23681
القوائم المالية في البنوك التجارية	41	2.3902	.28040
المتغير المستقل صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي	41	2.5898	.26358
المتغير التابع الممارسات المحاسبية	41	2.5229	.19889

a. Valeurs prédites : (constantes), المتغير المستقل صعوبات الممارسة المحاسبية في القطاع البنكي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي

b. Variable dépendante : المتغير التابع الممارسات المحاسبية

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	.220	1	.220	6.306	.016[a]
	Résidu	1.362	39	.035		
	Total	1.582	40			

تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للاختبار تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

أولا علاقة الجنس لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا الجنس

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.081	2	.040	1.023	.369
Intra-groupes	1.501	38	.040		
Total	1.582	40			

ثانيا علاقة العمر لا توجد فروق بين إجابات العمال تبعا للعمر

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.103	3	.034	.856	.472
Intra-groupes	1.480	37	.040		
Total	1.582	40			

ثالثا علاقة الشهادة لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.034	2	.017	.421	.659
Intra-groupes	1.548	38	.041		
Total	1.582	40			

رابعا علاقة المؤسسة لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.360	5	.072	2.064	.094
Intra-groupes	1.222	35	.035		
Total	1.582	40			

خامسا علاقة المستوى لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.037	3	.012	.296	.828
Intra-groupes	1.545	37	.042		
Total	1.582	40			

سادسا علاقة الاقدمية لا توجد فروق بين إجابات العمال

ANOVA

المتغير التابع الممارسات المحاسبية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.090	3	.030	.741	.534
Intra-groupes	1.493	37	.040		
Total	1.582	40			

Test sur echantillon unique

	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig.(dilaterat)	Difference moyenne	Intervalle de confiance de la difference a 95%	
					Inferieur	Superieur
A10	66.215	40	.000	19.14634	18.5619	19.7307
B10	33.538	34	.000	21.68571	20.3716	22.9998
C30	62.823	40	.000	28.26829	27.3589	29.1777

عنوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي للبنوك التجارية	02
تمهيد	05
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي للبنوك التجارية	06
المطلب الأول: مدخل لماهية البنوك التجارية	06
الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية وخصائصها	06
الفرع الثاني: أقسام البنك التجاري	07
الفرع الثالث: وظائف البنك التجاري	09
الفرع الرابع : أهداف البنوك التجارية	09
المطلب الثاني : تقديم النظام المحاسبي للبنوك التجارية	15
الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي للبنوك التجارية	15
الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي للبنوك التجارية	18
الفرع الثالث : التسجيل المحاسبي للبنوك التجارية	19
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي والمحاسبة البنكية	26
الفرع الأول : الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	26
الفرع الثاني : المحاسبة البنكية وفق النظام المحاسبي المالي	26
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	33
المطلب الأول : دراسات سابقة لموضوع الدراسة	33
الفرع الأول : دراسات سابقة باللغة العربية	33
الفرع الثاني : دراسات سابقة دولية	35
الفرع الثالث : دراسات سابقة باللغة الانجليزية	38

المطلب الثاني : أهم ما يميز هده الدراسات	39
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	40
تمهيد	41
المبحث الأول : طرق وادوات الدراسة	42
المطلب الأول: طريقة الدراسة	42
الفرع الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	42
الفرع الثاني: مصادر جمع المعلومات	43
المطلب الثاني : الادوات و الاساليب المتبعة في الدراسة	43
الفرع الاول : اداة الدراسة والتعريف بها	43
الفرع الثاني : صدق وثبات أداة القياس	45
الفرع الثالث : البرامج والاساليب المستخدمة في معالجة البيانات	46
المبحث الثاني : عرض ومناقشة نتائج الدراسة	46
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة وتحليلها	46
الفرع الأول : وصف خصائص عينة الدراسة	46
الفرع الثاني : عرض وتحليل النتائج	51
الفرع الثالث : ملخص نتائج الفرضيات	59
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع	65
الملاحق	67
الفهرس	/